كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية

دراسة تحليلية

إعـــــداد
الطالبة/ مها بنت علي محمد الحربي
إشراف
الدكتور/ علي بن مصلح المطرفي
أستاذ الأصول الإسلامية للتربية

﴿ المجلد الثامن والثلاثون– العدد الثالث–جزء ثاني– مارس ٢٠٢٢م ﴾
http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الملخص :

يهدف البحث الحالي الى تحليل توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية وذلك من خلال استعراض نظام الجامعات الجديد من اجل الاستدلال على مؤشرات الريادة في بنود ومواد النظام الجديد. ويأتي هذا العمل ليحلل سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير الريادة، وذلك بهدف التعرف على معالم السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق مشروع نظام الجامعات الجديد، بهدف الخروج بتوصيات تدعم التحول نحو الريادة ، ومشكلة البحث ستكون عن التعليم العالي ومشكلاته التي يعاني منها وضرورة مواجهة تلك المشكلات والعقبات والتحديات بنظام جديد يضبط امره ويعيد هيكلته ويطوره ويسير به نحو الريادة.

الكلمات المفتاحية : السياسة التعليمية – نظام الجامعات الجديد – مؤشرات الريادة العالمية .

Summary:

The current research aims to analyze the educational policy trends in the Kingdom of Saudi Arabia according to the new university system in light of the indicators of global leadership, by reviewing the new university system in order to infer the leadership indicators in the items and materials of the new system. This work comes to analyze the education policies in the Kingdom of Saudi Arabia in light of the standards of leadership, with the aim of identifying the features of the educational policy in the Kingdom of Saudi Arabia according to the new university system project, with the aim of coming up with recommendations that support the shift towards leadership, and the problem of research will be about higher education and its problems that it suffers from. And the need to confront these problems, obstacles and challenges with a new system that controls, restructures, and develops it, and moves it towards leadership.

Keywords: educational policy - the new university system - indicators of global leadership.

المقدمة:

أسهمت الطفرة المعرفية التي يشهدها العالم اليوم في إحداث تطورات هائلة على مختلف الأصعدة، شملت العالم المتقدم والنامي، وأصبحت المعرفة محرك رئيس للإنتاج والنمو الاقتصادي، وظهرت نتيجة لتلك الطفرة المعرفية مصطلحات عديدة مثل مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، ويعتمد هذا التوجه الجديد على ثلاثة مرتكزات رئيسة وهي: المعرفة والابتكار والتكنولوجيا.

ولما كانت الجامعات تمثل الحاضنة الأساسية لتلك الثلاثية السابق الإشارة إليها، فقد أولت الدول على اختلافها المؤسسات الجامعية اهتماما كبير، وأصبحت الجامعات حجز الزاوية في أي مشروع للتقدم يرتبط بثلاثية المعرفة والابتكار والتكنولوجيا.

ولقد أدى ظهور اقتصاد المعرفة إلى التأكيد على أن الجامعات هي المحرك الرئيس للمعرفة، وكان ذلك مقدمة لطرح مفهوم مثلث المعرفة للمرة الأولى في مطلع القرن الحادي والعشرين، واكتسب هذا النموذج أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة كاطار للعلاقات بين مؤسسات التعليم الجامعي وقطاع الأعمال والمجتمع ككل، وكجزء من استراتيجية تم تبنيها من قبل كبرى الدول وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، حيث مثلت جزء من استراتيجية السياسة العامة للمفوضية الأوروبية (٢٠٢٠) لأجل تحقيق النمو المستدام الذي يقوم على الرابط الفعالة والتفاعل الواقعي بين البحث والتعليم والابتكار.(European council,2010)

والأخذ بنموذج المعرفة القائم على تلك الثلاثية فرض على الجامعات العديد من المتطلبات والأدوار الجديدة التي لم يكن متعارف عليها خلال العقود الماضية، وجاءت فكرة الريادة لتمثل التجسيد الواقعي الذي من خلاله تعمل الجامعات على تحقيق أهدافها التي تلبي متطلبات التقدم الحادث على المستوى الدولي في أنظمة التعليم والعمل.

لقد حرصت الجامعات بالمملكة العربية السعودية –تحت مظلة وزارة التعليم– على مواكبة التطور الحادث في مسيرة تقدم التعليم الجامعي على المستوى الدولي، وقد عبر هذا الحرص عن نفسه من خلال تبني الوزارة عدد من السياسات التي تدعم ذلك التوجه العالمي، وجاء في مقدمة تلك السياسات استراتيجية وزارة التعليم (٢٠٣٠) واستراتيجية وزارة التعليم (٢٠٢٠) فضلا عن وثيقة نظام الجامعات الجديد.

ويمثل التوجه نحو الجامعات الريادية التجسيد العملي لتوجه الجامعات السعودية نحو مواكبة التطورات العالمية الحادثة، وفي ذات الوقت يعد ترجمة ممارساتية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وهي الرؤية التي تقود العمل التنموي بوجه عام وعلى كافة الأًصعدة خلال الفترة من ٢٠١٥ حتي ٢٠٣٠.

ويأتي هذا العمل ليحلل سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير الريادة، وذلك بهدف التعرف على معالم السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق مشروع نظام الجامعات الجديد، بهدف الخروج بتوصيات تدعم التحول نحو الريادة .

مشكلة البحث

ستكون عن التعليم العالي ومشكلاته التي يعاني منها وضرورة مواجهة تلك المشكلات والعقبات والتحديات بنظام جديد يضبط امره ويعيد هيكلته ويطوره ويسير به نحو الريادة.

اسئلة البحث

- ما نظام الجامعات الجديد؟
- ما مؤشرات العالمية للريادة؟
- ما دلائل مؤشرات الريادة في نظام الجامعات الجديد؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحليل توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية وذلك من خلال استعراض نظام الجامعات الجديد من اجل الاستدلال على مؤشرات الريادة في بنود ومواد النظام الجديد.

أهمية البحث

- تساير البحث الحالي التوجهات العالمية والوطنية في التحول نحو الجامعات الريادية
- تشجع الدراسة الحالية اعضاء هيئة التدريس على تطوير انفسهم بما يساعدهن على الريادة المهنية
- تساهم في توجية نظر القائمين على انظمة التعليم نحو اهمية وإمكانية التحول نحو الجامعات الريادة بما يحقق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

حدود البحث

وصف نظام الجامعات الجديد ودلائل مؤشرات الريادة وتحليلها في ضوء مؤشرات الريادة العالمية.

منهج البحث

المنهج الوصفي الوثائقي

وصف نظام الجامعات الجديد بما يحوي من مواد وبنود والوقوف على مؤشرات الريادة فيه

المنهج الوصفي الوثائقي الذي عرفة فلان بأنه

وفلان بأنه كذا وتستخدمه الباحثة المنهجية التي اعتمدت في اعداد هذا التقرير مبنية على أساس جمع وتحليل الوثائق الرسمية ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات والقوانين والانظمة والتقارير الرسمية لوزارة التعليم وورش العمل، فضلا عن الدراسات والمقالات المتخصصة التي تتعلق بموضوع لائحة التعليم الجامعي الجديد ومشروع التحول للتعليم الريادي في المملكة العربية السعودية. وتعد وثيقة نظام التعليم الجامعي الجديد الصادرة بالمرسوم الملكي (م/٢٧) بتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، الوثيقة الأساسية الأولى التي تم الاعتماد عليها في هذا المبحث، كما تعد ما صدر من مذكرات فرعية عن مشروع التحول للجامعات الريادية في المملكة العربية السعودية المصدر الثاني في هذا التقرير، فضلا عن مجموعة من التقارير والدراسات المعنية بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية وأيضا قضايا التحول نحو التعليم الريادي. وعلى ذلك فإن الباحثة قد اعتمدت بشكل أساسي على منهجية تحليل الوثائق خاصة فيما يتعلق بتحقيق الهدف الرئيس للبحث وهو تحديد مدى تلبية مواد لوائح نظام التعليم الجامعي الجديد لمشروع التحول نحو التعليم الريادي.

الدراسات السابقة

المحور الاول دراسات متعلقة بنظام الجامعات الجديد

المحور الثاني دراسات متعلقة بالريادة

المحور الاول

مفاهيم الريادة وأهميتها ومؤشراتها العالمية"مفهوم الريادة والجامعات الريادية"

يعد مفهوم الجامعة الريادية Entrepreneurial University واحدا من أحدث المفاهيم التي ظهرت على الساحة الأكاديمية خلال السنوات العشرة الأخيرة، وكانت بداية المفهوم في أوروبا وآسيا مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم انتقل بعد ذلك لينتشر على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومحور الارتكاز الأساسي في الجامعة الريادية يتمثل في النظر إلى أن أحد أهم الأدوار الرئيسة للجامعة يتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال إطلاق المشاريع الابتكارية المنتجة، وهو هدف يمكن تحقيقه من خلال خمسة متطلبات أساسية وهي:

أ. تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ صناعة فرص العمل. وثمة اختلاف كبير بين المعنيين، فالجامعات في شكلها التقليدي تسعى من خلال برامجها القائمة بالفعل إلى محاولة التوفيق بين مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، في الوقت الذي تتسم فيه الجامعات الريادية بانها تحرص من البداية على بناء وتصميم مناهجها وتخصصاتها لتخريج طلاب قادرين على خلق فرص العمل في السوق.

ويتطلب هذا التحول أو هذا الدور المغاير أن تركز مناهج وطرق التدريس في الجامعات حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكين الجامعة من أن تشارك في التنافسية العالمية، فضلا عن أن ذلك التحول يتطلب من الجامعة أن وتُعد طلابها الخريجين إلى حياة عملية قائمة على الجدارة، والتنقل الدولي، والتواصل الثقافي، والانتماء للشركات متعددة الدولية، ووفقا لذلك التحول أو التغير تتخطي الشهادة الجامعية كونها وثيقة التوظيف المستديم إلى أن تصبح مجرد بطاقة دخول إلى عالم العمل.

ب. الشراكة مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين. تمثل الشراكة أحد المرتكزات الأساسية التي نهضت عليها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهي نهج عمل وأسلوب من شأنه يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الإنمائية المستدامة، وعلى الرغم من أن الشراكة مع أصحاب المصالح المحيطين بالجامعة مطلب قديم حرصت الجامعات على السعي نحو تحقيقه، إلا أن الشراكة في الوقت الراهن أصبحت ضرورة ملحة وليست مجرد هدف يمكن تجاهله أو تأجيله، حيث تتيح الشراكة المتوازنة مع المجتمع للجامعة الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي والتي يأتي على رأسها الخريجون الذين يعتبرون أصولاً استثمارية ضخمة حين تحسن الجامعة التواصل معهم بمفهوم التمحور حول العميل.

إضافة إلى ذلك تركز الشراكة بمعطياتها الحالية على شرائح أخرى خلاف الخريجين مثلا الشراكة مع رواد الأعمال والجمعيات الأهلية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والمنشآت الصغيرة المعززة لبناء ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع المحلي.

ج. توطين التنقية، وذلك من خلال نقل التقنية والمعرفة عبر التواصل الوثيق مع جامعات الدول المتقدمة والتي أصبح لديها خبرة كبيرة في مجال الغربية ريادة الأعمال. وترتكز عملية توطين التقنية على العديد من النهج والسبل، منها إقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية والحقيقة متنوعة الأغراض والأحجام. تلك الحاضنات التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مروراً بتقديم الخدمات الاستشارية والتجهيزات المكتبية وحتى استضافة المشاريع ورعايتها حتى تتخرج من الجامعة. ومن خلالها يتم تجسيد ما يسمى بنظرية الحلزون الثلاثي المرتكز على الجامعات وقطاعات الأعمال والحكومة والمعزز بالتوأمة المدروسة مع الجامعات المتقدمة في المجالات المنشودة.

وتضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ أكثر من مبادرة تركز على مشروعات توطين التقنية، من خلال مبادرات تشجيع التدريب على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، والشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات الأعمال الناشطة في هذه المجالات الحيوية.

د. دعم التعليم القائم على الإبداع والابتكار، فالتطورات التي طالت التعليم على المستوى الدولي في الوقت الراهن، جعلت من الأساليب التقليدية للتعليم القائمة على التلقين والحفظ غير مناسبة على الإطلاق، فضلا عن أنها ستمثل معوقا قويا أمام التحول نحو الجامعات الريادية.

فريادة الأعمال _والتي هي جوهر عملية التحول_ عملية تتطلب تعليماً قائماً على توليد الأفكار والتأمل والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية، والتفكير المؤطر، والتدرج المنطقي الرتيب. كما يتطلب التفكير الريادي أن يتمحور الطالب على مفهوم "المنشأة" أثناء الدراسة الجامعية. هذا المفهوم الذي يوجه التفكير والإبداع إلى مكونات وأنشطة ومهارات بناء "المنشأة" ويصبح التعليم التطبيقي المجال الشائع لأساليب التعليم الجامعي.

هـ. تبني أساليب القيادة الرشيقة، وهي نمط من القيادة قادر على توفير الإمكانات المادية والمعنوية لرواد الأعمال فوجود الإدارة الواعية بأهمية التوجه نحو ريادة الأعمال والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة والتحول نحو الاقتصاد المعرفي هو أحد أهم عناصر بناء الجامعة الريادية. فنشر ثقافة ريادة الأعمال يتطلب وقتاً طويلاً وبرامج متنوعة وتعهداً مستمراً. هذه القيادة يجب أن تتميز بالإيمان العميق بالفكرة، والتبني الجاد لمفهوم الجامعة الريادية، ووضع الخطط الاستراتيجية لها، والبرامج التنفيذية لمراحلها. ومن ذلك استحداث البرامج الداعمة لبناء رواد الأعمال في التعليم الجامعي مثل مراكز التميز لريادة الأعمال، والأندية والشركات الطلابية، ومنافسات خطة العمل، وزمالة الأعمال ومسابقات مشاريع ريادة الأعمال. وختاما: فإن ما يبعث على الأمل ويزيد من التفاؤل أن مفهوم الجامعة الريادية لا يزال في عقوده الأولى في أمريكا وأوروبا فيمكن للجامعات الجادة في وطننا الغالي أن تلحق بالركب وتختصر الزمن وتضع لنفسها موقعا تنافسيا بالتميز عن طريق ريادة الأعمال.

وفي ظل فلسفة التكامل بين المؤسسات التي تعد خارطة الطريق لعمل كافة المشروعات والمؤسسات تحت مظلة رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن تحقيق المتطلبات الخمسة السابقة المتعلقة بالريادة توجها محددا من قبل وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية بوصفها المظلة الرسمية التي تعمل تحتها كافة الجامعات لإصدار اللوائح وتصميم الخطط والاستراتيجيات التي تقود عملية التحول نحو الجامعات الريادية، يأتي في مقدمة تلك اللوائح والاستراتيجيات كل من : وثيقة نظام الجامعات الجديد، ووثيقة معايير التحول للجامعات الريادية.

وتقود الوثيقة الأولى (مشروع التحول للجامعات الريادية) عملية تحول الجامعات بالمملكة العربية السعودية نحو الريادة، وتنهض على سبعة معايير أو مبادئ أساسية وهي: دعم الابتكار، الكفاءة، التدويل، الأثر، الاستدامة، القابلية للتطبيق والنقل، الفعالية.

ويأتي هذا العمل لكي يبحث في مدى تلبية سياسات التعليم بالمملكة العربية السعودية (ممثلة في وثيقة نظام التعليم الجامعي الجديد) لمؤشرات ومبادئ ومتطلبات التحول نحو الجامعات الريادية.

رابعا– التعليم والريادة: Education and Entrepreneurship

(أ) مفهوم التعليم الريادي ومؤشراته

يتسم مفهوم التعليم الريادي بنوع من الخصوصية، ففي المملكة المتحدة يركز التعليم الريادي على تنمية الفرد بالجوانب الشخصية والعقلية والمهارات، في حين تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المصطلح ليشير إلى التركيز على السياق المحدد لإنشاء مشروع وعمل الفرد لحسابه الخاص، وفي فلندا استخدم المفهوم ليشير إلى عملية منظمة تقوم بتطوير المهارات الإدارية ومهارات العمل الحر وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار تحت إشراف مؤسسات تعليمية تلبية احتياجات التشغيل للأعمال التجارية بجدارات معرفية ومهارية وسلوكية كفؤة، يقوم كذلك بتدريب الطالب وتأهيله لاكتسابه مختلف المهارات اللازمة من جميع الجوانب المهارية والمعرفية والسلوكية ومهارات مختصة بسوق العمل.(المطيري،٢٠١٩:٥)

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا سريعا في مجال المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات، وهو الأمر الذي أثر بشدة على المؤسسة التعليمية، خاصة فيما يتعلق بطرق ومناهج التعليم والاعداد والتمكين، لذا برزت الحاجة إلى نمط جديد من التعليم يلائم بمحتواه الاحتياجات الجديدة للأفراد والمجتمعات، ولا يمكن أن تقتصر مهمة المؤسسة التعليمية على نقل المعرفة فقط، بل إلى تنوع مضامين التعليم للريادة والمجالات التي يتخللها، والتي يمكن أن تشمل أيضا جميع أبعاد النظام التعليمي ومضامينه، بما في ذلك المدخلات والعمليات والممارسات ذات العلاقة، ويشتمل كذلك على مدخلات مثل التشريعات والتمويل والحوكمة، إضافة إلى تركيزه على المناهج وإعداد المعلمين ودور الشركاء في القطاعين العام والخاص.

وقد برز الاهتمام بالتعليم الريادي من قبل المؤسسات التعليمية على مستوى التعليم الأساسي والجامعي وما قبل الجامعي، في كافة دول العالم وتم ادخال برامج وتخصصات للنهوض بريادة الشباب، وتأهيلهم لسوق العمل والبدء بمشاريع ريادية، لقد أصبح تشجيع الريادة ونشر ثقافتها بين الطلاب في المدارس والجامعات وتغيير نمط التفكير لدى الشباب من أولويات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، لذا تتبنى العديد من الدول برامج وخطط مختلفة ومتعددة لتشجيع الريادة ودعمها بين جيل الشباب والأطفال في المدارس والجامعات. (الأمم المتحدة،٢٠١٧:٢٩)

وقد عرف التعليم الريادي في وثيقة مشتركة بين اليونسكو ومنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٦ كما يلي: "ينظر للتعليم الريادي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية والاتجاهاتية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة. (المصري،٢٠١٠:٩)

التعليم للريادة هو خلق عقلية وثقافة الريادة والابتكار وحل المشاكل والمواطنة النشطة وترسيخ الثقة بالنفس لدى الأفراد وفي قدرتهم على النجاح في كل ما اختاروا. والهدف من التعليم للريادة هو مساعدة الشباب ليصبحوا مبتكرين ومشاركين

نشطاء في سوق العمل. يتكون التعليم للريادة من جميع أنواع التجارب التي تعطي الطلاب القدرة والرؤية للوصول إلى الفرص المختلفة واستغلالها. انه يعني تنمية قدرة الأفراد على التوقع والاستجابة للتغيرات في المجتمع وتشجع الأفراد على وضع واتخاذ المبادرة والمسؤولية والمخاطرة. ليس كل شخص يتلقى تعليما للريادة سوف يصبح باعث مشروع ويشتغل لحسابه الخاص، ولكن المهارات المكتسبة، وخاصة عندما ترتبط بالمهارات العملية المطلوبة، سوف تساهم في إثراء الشخصية وزيادة القدرات الفردية للتوظيف والمواطنة.

وأشار المجلس الاوروبي في لشبونة (آذار/مارس ٢٠٠٠) إلى أن التعليم للريادة يعتبر من المهارات المكتسبة ويعرف "بمهارات أساسية جديدة". (الجمني،٢٠١٠:٢٨)

وقد انطلق هذا النمط من التعليم من عدد من المهارات الأساسية خاصة بالمستوى الجامعي حددها ماهر الحشوة فيما يلي: مهارات الأعمال، الإبداع والابتكار، الاتصال والتشبيك، المخاطرة واتخاذ القرار، التفكير الناقد وحل المشكلات، الثقة بالنفس ومعرفة الذات، المبادرة، التعرف على الفرص واقتناصها، العمل ضمن فريق، المثابرة والطموح، مهارات القراءة والكتابة الحساب الأساسية، الاستقلالية، الدافعية للإنجاز، القيادة والإدارة، المعرفة بفرص العمل المتوفرة.(الحشوة،٢٠١٢:vi)

(ب) أهمية التعليم الريادي

يعد التعليم محورا أساسيا في تنمية ريادة الأعمال وتطوير المهارات المرتبطة بها والسمات العامة لها، ومن الجدير بالذكر أنه يمكن استثمار دور التعليم في تنمية ريادة الأعمال في سن مبكرة قد تصل إلى رياض الأطفال، ويمتد هذا الدور ليصل إلى المراحل المتقدمة من التعليم العالي.

وقد دفعت تلك الأهمية صناع القرار في الدول المتقدمة إلى تشجيع وتطوير برامج ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية، لما لها من أثر إيجابي على معدلات التوظيف والابتكار، وكذلك لمواجهة الطلب المتزايد من الطلاب على التعليم العالي، وتلبية احتياجاتهم ومصالحهم، وربط المؤسسة التعليمية ببيئتها المتغيرة.

وقد أكدت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بضرورة تطوير الموارد البشرية للدولة في ظل منظومة التعلم الريادي لخلق أفراد قادرين على الأخذ بزمام المبادرة في الأعمال القائمة على الابتكار والتغيير، حيث اكدت أن التعليم الريادي عامل مؤثر يقود نحو تعزيز نظم الابتكار في البلدان المختلفة. ففي الإعلان العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين أكدت الدول المشاركة على أن تطوير المهارات الريادية ينبغي أن يصبح الشغل الشاغل للتعليم العالي من أجل تسهيل توظيف الخريجين الباحثين عن عمل بل يتعدى ذلك أيضا ليصبحوا صانعين للوظائف.(UNESCO,1998)

وفي ذات المسار أكدت اليونسكو عام (٢٠٠٩) وفي بيان صادر عن المؤتمر العالمي للتعليم العالي أن التدريب الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي يجب أن يكون استجابة لتوقعات احتياجات المجتمع، وهذا يشمل تشجيع بحوث تطوير التكنولوجيا الجديدة واستخدامها، وضمان توفير التدريب التقني والمهني، والتعلم الريادي، وبرامج التعلم مدى الحياة.(UENSCO,2009)

وقد امتد الاهتمام ليشمل منظمة العمل الدولي (ILO) والتي أكدت على ضرورة السعي لتنمية الاتجاهات الريادية، من خلال برامج التعليم الريادي، والتدريب المرتبط بالوظيفة لتحقيق النمو الاقتصادي (ILO,1998)

وأوصى المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بالاهتمام بالتعليم الريادي، وتضمن ذلك في تقريره الذي صدر بعنوان "تعليم الموجه التالية من رواد الأعمال" أبرز خلاله العلاقة الإيجابية بين ريادة الأعمال والتعليم إذا أردنا تطوير رأس المال البشري اللازم لبناء مستقبل المجتمعات (WEF,2009)

وفي دراسة تجريبية للتأكيد على أهمية ريادة الأعمال في التعليم قام كلاً من تشارني وليبيكات (Charney and Libecap,2000) بمقارنة المسارات الوظيفية بين الخريجين الذين أكملوا برامج التعليم الريادي في جامعة ولاية أريزونا وخريجي كلية إدارة الأعمال من نفس الجامعة الذين لم يتعرضوا لمفاهيم ريادة الأعمال، وقد كشفت النتائج أن الغالبية العظمي من خريجي برامج التعليم الريادي بادروا بإقامة مشاريع جديدة، وأصبح لهم حسابات خاصة، كما أنهم الأكثر نجاحا حتي إذا ما قرروا أن يلتحقوا بمهنة تقليدية مقارنة بنظرائهم خريجي كلية إدارة الأعمال وحصولهم على رواتب أكبر وقيامهم بالمهام الاستراتيجية المهمة مثل تطوير المنتجات الجديدة بالشركات الكبيرة.

وقد أجمعت الدراسات على أن الشركات في سوق العمل تفضل خريجي الكليات التي تتبع نظام التعليم الريادي، حتي في ظل حالة الركود الاقتصادي، فإن سوق العمل منحاز بدرجة كبيرة لخريجي هذا النمط من التعليم، من تلك الدراسات دراسة كل من سينف (Singh,2008:121) وماتلاي (Matlay,2006:716)

مما سبق يمكن القول بأن التعليم الريادي يجعل من ريادة الأعمال مطلب اجتماعي واقتصادي متعدد المستويات وهو وسيلة جيدة لتشجيع أفراد المجتمع على توليد القيمة المضافة الاجتماعية والاقتصادية التي يستفيد منها المجتمع، فالتعليم الريادي أصبح وسيلة العصر في تغير ثقافة الأفراد والمجتمع وأساليب تفكيرهم ليصبحوا مبادرين، لديهم الإرادة والقدرة لتحويل الأفكار أو الاختراعات الجديدة إلى مشروعات تجارية ناجحة، وهذا يفتح افاقا أخرى للنظر لدور الأفراد في إدارة المعرفة، فالتعليم الريادي يسهم في إعداد وتأهيل الثروة البشرية، كما يساعد على تنمية قدرات المتعلم بشكل يجعله مواطنا صالحا وفعالا، يسهم في بناء الوطن وخدمته، والتفاعل مع بيئة الأعمال المحيطة به بشكل إيجابي، والتعامل مع أفراد المجتمع وشرائحة المختلفة بأسلوب أخلاقي اجتماعي حميد، وتوفير أفراد رياديين قادرين على العمل في وظائف الدولة المختلفة، ويسهمون في الوقت نفسه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الدولة وزيادة رفاهيتهم، كما يعمل التعليم الريادي على تعديل أنماط السلوك التقليدية ونمط التفكير التقليدي ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية للمجتمع. (إبراهيم،٢٠١٥:١٣٥)

فضلا عن كل ذلك فإن للتعليم الريادي له نتائجه الإيجابية الكبيرة، فنشر وتعزيز وادماج التعليم الريادي له مكتسباته المستقبلية الكبيرة على التنمية النوعية المستدامة، لانه يخلق قاعدة عريضة من الرياديين والمبدعين في جميع المجالات من خلال إعداد طلاب الجامعة لنمط من الثقافة الريادية التي تقوم على الابداع والابتكار والانجاز.

(ج) مشروع التحول نحو الجامعات الريادية في المملكة العربية السعودية

بدأت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، والذي يسعى إلى تعزيز دور الجامعات السعودية للتمحوّر حول المساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال إطلاق المشاريع الابتكارية، وتحويل البحث والمعرفة إلى ابتكارات اقتصادية تخدم الوطن.

ويهدف مشروع التحول نحو الجامعات الريادية إلى تعزيز التشاركية وتبادل التقنية والمعرفة والخبرات بين الجامعات والصناعة المتخصصة، وتعزيز التعلّم القائم على التفكير والإبداع والابتكار، ودعم دور الجامعة في التأثير الاقتصادي للبيئة المجتمعية المحيطة، إضافة إلى تشجيع التبادل المعرفي الدولي والتعاون الخارجي مع الجهات العالمية المتخصصة، والمساهمة في تعزيز الموارد المالية وفتح فرص الاستثمار لإمكانات ومقدرات الجامعات توافقاً مع نظام الجامعات الجديد.

وينطلق مشروع الجامعة الريادية على سبعة مرتكزات رئيسة؛ تنطلق من دعم الابتكار وتشجيع الجامعات للبحوث العلمية القابلة للتطبيق، وتدريب المشاركين على صقل أفكارهم ومساعدتهم على تصميم نماذج أولية، وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للنمو والتطوير، كذلك طرق التدريس الريادية، بحيث تتمحوّر مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكن الجامعة من أن تساهم في التنافسية العالمية للدولة.

فضلا عن ذلك فإن المشروع يرتكز على الشراكة الحقيقية المتوازنة مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة، والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي، كذلك التدويل، وذلك بنقل التقنية والمعرفة والتواصل الوثيق مع الجامعات الغربية والشرقية المتقدمة في مجالات الابتكار وريادة الأعمال، إلى جانب تطوير المناهج، بحيث تقدم تعليماً قائماً على توليد الأفكار والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية، وتعزيز التفكير الريادي الذي يدفع الطالب للتمحوّر حول مفهوم "المنشأة" أثناء الدراسة الجامعية، كذلك بناء القيادات الجامعية القادرة على توفير الإمكانات المادية والمعنوية لرواد الأعمال، والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة والتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي، والأثر، بحيث يمكن قياس المردود الإيجابي على الجامعة والمجتمع المحلي، والمساهمة في التنمية المستدامة في الوطن بما يتوافق مع خطط وتوجهات الدولة.

وأنجز المشروع عدة مراحل لإطلاقه؛ بدءاً بورشة العمل التي نظمتها وكالة الوزارة للبحث والابتكار في شهر ديسمبر (٢٠٢٠م) لاستقراء آراء وتوجهات الجامعات السعودية والاستنارة بمقترحاتها نحو رحلة التحوّل للجامعة الريادية، ومروراً بالانتهاء من المنصة المخصصة لتقويم الأداء والتقدم وفق المعايير العالمية للجامعة الريادية، ووصولاً لمرحلة وضع النظام العام للجامعة الريادية التي يعكف عليها عدد من المستشارين المحليين والدوليين للوصول إلى نماذج متناسبة مع بيئة المملكة ومتوافقة مع رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠.

مما يُذكر أن مشروع الجامعة الريادية يتكامل مع المشروعات التحولية التي تقودها الوزارة؛ ممثلةً بوكالة البحث والابتكار التي تسعى إلى تمكين الجامعات من المساهمة في التنمية الاقتصادية، من خلال إطلاق المشاريع الابتكارية المنتجة، واستثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات، كذلك دعم إنشاء الأودية العلمية، ومراكز الابتكار، وتنمية القدرات الإبداعية، ودعم الوعي الريادي وثقافة ريادة الأعمال الذي يزيد من فرص وخيارات الخريجين لدخول سوق العمل، وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس عمل حر ناجح يساهم في تنمية الاقتصاد ويتوافق مع رؤية المملكة لتنويع مصادر الدخل، وتعزيز جاهزيتها لدخول عالم ريادة الأعمال.

(د) معايير التحول للجامعات الريادية:

يرتكز مشروع الجامعات الريادية على عدد من المرتكزات وهي:

١ –دعم الابتكار وتشجيع الجامعات للبحوث العلمية القابلة للتطبيق، وتدريب المشاركين على صقل أفكارهم ومساعدتهم على تصميم نماذج أولية، وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للنمو والتطوير.

٢ –طرق التدريس الريادية، بحيث تتمحوّر مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار والمخترعات لتمكن الجامعة من أن تسهم في التنافسية العالمية للدولة.

٣ –الشراكة الحقيقية المتوازنة مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة، والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي.

٤ –القابلية للتطبيق والنقل، وذلك بنقل التقنية والمعرفة والتواصل الوثيق مع الجامعات الغربية والشرقية المتقدمة في مجالات الابتكار وريادة الأعمال.

٥ –تطوير المناهج، بحيث تقدم تعليماً قائماً على توليد الأفكار والابتكار، وإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية، وتعزيز التفكير الريادي الذي يدفع الطالب للتمحوّر حول مفهوم "المنشأة" أثناء الدراسة الجامعية.

٦ –الكفاءة: بناء القيادات الجامعية القادرة على توفير الإمكانات المادية والمعنوية لرواد الأعمال، والمقتنعة بآليات بناء جيل المعرفة والتحوّل نحو الاقتصاد المعرفي.

٧ –الأثر، بحيث يمكن قياس المردود الإيجابي على الجامعة والمجتمع المحلي، والمساهمة في التنمية المستدامة في الوطن بما يتوافق مع خطط وتوجهات الدولة.

٨-التدويل: ويقصد به عملية دمج البعد الدولي أو العالمي والبين ثقافي في أهداف وعمليات التعليم الجامعي، ومن ثم فهو يشير إلى الجهود والأنشطة المنظمة والمقصودة التي تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعي المعاصرة والتي ترتكز على رؤية واستراتيجية وطنية ومؤسسية لإدماج البعد الدولي في سياساتها ووظائفها وبرامجها التعليمية والبحثية والخدمية. (عبدالحفاظ،٢٠١٦:١٩)

٩- **الاستدامة:** حددت منظمة اليونسكو (٢٠١٠) العناصر المتكاملة للتعليم من أجل الاستدامة في المناهج التعليمية ليشمل المعرفة اللازمة لفهم مبادئ التنمية المستدامة وكيفية تنفيذ هذه المبادئ والقيم التي تتضمنها. إضافة إلى المهارات وتشمل المهارات العملية التي تمكن المتعلمين من فهم التنمية المستدامة مثل: التعلم مدى الحياة واتباع أساليب العيش المستدام والتمتع بحياة مستدامة، إلى جانب القيم والاتجاهات وتشمل القيم والاتجاهات المهمة لفهم القضايا العالمية والمحلية المرتبطة بالاستدامة.

وتنظر اليونسكو إلى تعليم الاستدامة على أنه عملية تعلم كيفية اتخاذا قرارات تأخذ بعين الاعتبار المستقبل البعيد للاقتصاد والبيئة والعدالة بين كافة المجتمعات، وتعليم الاستدامة يشير بذلك إلى اكتساب وممارسة المعرفة والقيم والمهارات التي تحقق توازنا بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، ومراعاة النمو والتقدم للفرد والمجتمع في الحياة. (UNESCO,2004)

١٠- الفاعلية: ويقصد به المستوى الذي يبين مدى تحقق أهداف النظام التعليمي بنجاح.

المحور الثاني

توجهات سياسة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية

أولا- موجز نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

في عام ١٣٩٥هـ تم إنشاء وزارة التعليم العالي، لتكون الجهة المسؤولة عن تنظيم التعليم العالي وإرساء قواعده، وكان التعليم الجامعي قبل تأسيس وزارة خاصة به تابعًا لمديرية المعارف.[٦] وفي ٩ ربيع الثاني ١٤٣٦ هـ الموافق لـ ٢٩ فبراير ٢٠١٥م دُمجت وزارة التربية والتعليم التي كانت تسمى بوزارة المعارف قبل عام ١٤٢٤ هـ مع وزارة التعليم العالي لتصبحا وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم.

وفي ١٤١٤/٦/٤ الموافق ١٩٩٣/١١/١٧م صدر نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وذلك بالمرسوم الملكي رقم م/٨ بتاريخ ١٤١٤/٦/٤ وقرار مجلس الوزراء رقم ٦٠ بتاريخ ١٤١٤/٦/٢.

وقد استمر العمل بهذا النظام حتي صدور لائحة أو نظام التعليم العالي الجديد، والصادر بموجة المرسوم الملكي رقم (م/٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (١٨٣) وتاريخ ١٤٤١/٣/١هـ. ووفقا لمقدمة الطبعة الأولى من النظام أوضح وزير التعليم "رئيس مجلس شؤون الجامعات" أن وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية بدأت حراكا كبيرا خلال الفترة الماضية لبناء نظام للجامعات، لدعمها في تحقيق أهدافها عن طريق الموازنة بين الدور الحكومي في إدارة الجامعات وبين استقلاليتها وإسهامها اقتصاديا ومجتمعيا وعالميا، ومن ثم جاءت موافقة المقام السامي على نظام الجامعات والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، لتنظيم شؤون الجامعات السعودية وتعريفها كمؤسسات عامة غير ربحية وبشكل يحقق استقلاليتها إداريا وماليا وأكاديميا، وفق السياسة العامة التي تقرها الدولة، وذلك من خلال إنشاء عدة مجالس بالجامعات لتحقيق الحوكمة فيها، وإنشاء مجلس لشؤون الجامعات، بعضوية عدد من الجهات الحكومية، وممثلين من القطاع الخاص، للإسهام كذلك في تحقيق الحوكمة للنظام، كما يمتاز نظام الجامعات بإنشاء مجالس استشارية دولية، ومجالس طلابية، ومجالس أعضاء هيئة التدريس، لتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار بشكل يضمن درجة عالية من الجودة والكفاءة والرشد في قراراتها، وخلق مؤسسة جامعية أكثر قدرة على مواجهة التحديات، قادرة على تلبية كافة المتطلبات المجتمعية، وتخليصها من العوائق الإجرائية والإدارية والمالية، لرفع كفاءتها وفاعليتها التنظيمية والإدارية والتشريعية.

وقد أكد معالي وزير التعليم على أن نظام الجامعات الجديد يسهم إلى الاستجابة لمرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تعني بتطبيق مبادئ الكفاءة في إدارة وتشغيل الجامعات، كما سيحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والأكاديمية والإدارية فيها وتمكين الجامعات من تحديد اتجاهها الاستراتيجي لتحقيق التميز والمنافسة وأداء دورها في صناعة رأس المال البشري. (مجلس شؤون الجامعات،٢٠٢٠: ص أ–ب)

ثانيا– الإطار العام الحاكم لنظام التعليم الجديد

تضمن المرسوم الملكي الصادر بشأن نظام التعليم الجديد (م/٢٧) بتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، ستة مواد تحدد الإطار العام للائحة نظام التعليم الجامعي الجديد، تنص المادة الثالثة منها على التالي: "يحدد مجلس شؤون الجامعات (ثلاث) جامعات _مرحلة أولى_ على الأكثر ليطبق عليها النظام بعد نفاذه، ومن ثم يطبق على الجامعات الأخرى تدريجيا بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من مجلس شؤون الجامعات ويرفع المجلس إلى المقام السامي تقريرا كل (سنتين) عن نتائج تطبيق النظام، وما يتضمنه من إيجابيات أو صعوبات، أو غيرها إن وجدت، على أن يستمر تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها حاليا _بما فيها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨) بتاريخ ١٤١٤/٦/٤هـ على الجامعات غير المشمولة بتطبيق النظام إلى حين شمولها به.

وتنص المادة الخامسة من المرسوم على التالي: " تمنح الجامعات _التي سيطبق عليها النظام ابتداءا وفقا لما ورد في البند ثالثا من هذا المرسوم_ مدة انتقالية (سنة) من تاريخ نفاذ النظام، بحيث يستمر خلالها العمل باللوائح الجامعية الحالية إلى أن يصدر مجلس شؤون الجامعات اللوائح المالية والإدارية والأكاديمية للجامعات، لتتوافق مع احكام النظام، وبما لا يخل بسلطة مجالس الأمناء في الإشراف على الجامعات، ولمجلس شؤون الجامعات زيادة المدة الانتقالية لتلك الجامعات أو بعضها على ألا يتجاوز التمديد (ثلاث) سنوات من تاريخ انتهاء المدة الانتقالية المحددة ب (سنة).

وتنص المادة السادسة من المرسوم على التالي: " يستمر موظفو الجامعات _التي ستطبق عليها النظام وفقا لما ورد في البند ثالثا من المرسوم_ بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والإداريون والفنيون، الذين هم على رأس العمل وقت نفاذ النظام، على انظمتهم الوظيفية التي يخضعون لها، ويقترح مجلس شؤون الجامعات الخيارات والترتيبات اللازمة لمعاملتهم، بما فيها تحويلهم إلى نظام العمل، وبما لا يؤثر على حقوقهم المالية المكتسبة ويرفع بذلك لإكمال اللازم في شأنه". (مجلس شؤون الجامعات،٢٠٢٠:ص ١-٢)

ويتكون النظام الجديد من أربعة عشر فصلا تغطيها ثمانية وخمسون مادة، موزعة على الفصول التالية:

الفصل الأول- التعريفات والأهداف
الفصل الثاني- مجلس شؤون الجامعات.
الفصل الثالث- مجالس الأمناء.
الفصل الرابع- مجلس الجامعة.
الفصل الخامس- المجلس العلمي.
الفصل السادس- مجالس الكليات أو المعاهد.
الفصل السابع- مجالس الأقسام.
الفصل الثامن- رئيس الجامعة ونوابه.
الفصل التاسع- العمداء ووكلائهم.
الفصل العاشر- رؤساء الأقسام.
الفصل الحادي عشر- الاعتماد الأكاديمي.
الفصل الثاني عشر- المجالس الاستشارية.
الفصل الثالث عشر- النظام المالي للجامعة.
الفصل الرابع عشر- أحكام عامة.

ثالثا- نظام التعليم الجديد

نظرا للأهمية الكبيرة لمشروع نظام التعليم الجديد، والتعويل والآمال المعقودة على هذا النظام في إحداث نقلة نوعية في الجامعات السعودية لتصبح في مصاف الجامعات العالمية، وتساهم بفاعلية في صناعة المحتوى المعرفي الدولي، ولتحتل المكانة التي تليق بجهود المملكة العربية السعودية في العلم والثقافة، فقد اولت وزارة التعليم اهتماما كبيرا للتعريف بذلك النظام، وفي هذا الصدد قامت الوزارة بعمل ورشة عمل بعنوان "مشروع نظام الجامعات" قدم فيها معالي وزير التعليم والأمين العام للجنة المؤقتة القائمة بأعمال مجلس التعليم العالي شرحا تفصيليا لأهم ملامح هذا النظام وذلك في ثلاثة أقسام، وسوف نعرض فيما يلي لأهم ما جاء في ورشة العمل هذه، والذي من خلاله نستطيع أن نفهم ملامح نظام التعليم الجديد، تمهيدا لتحليل دوره في تحقيق التحول نحو الجامعات الريادية.

(أ) أبرز ملامح النظام الجديد:

أكدت الورشة على أن المشروع الجديد سيحقق الكثير من المكتسبات التي ستخلص الجامعات من كثير من الإجراءات البيروقراطية التي تكبلها من الانطلاق نحو تطوير العملية التعليمية والبحثية وتنمية مواردها المالية، من تلك المكتسبات التي يرتكز عليها مشروع النظام وستدعم الجامعات في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ما يلي:

١- تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات بحيث يمكنها ذلك من بناء لوائحها الأكاديمية والمالية والإدارية وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة من خلال مجلس شؤون الجامعات المقترح.

٢- تحقيق انعكاس حقيقي لمضامين رؤية٢٠٣٠ في التنظيم الإداري للجامعات بما في ذلك الهياكل التنظيمية والصلاحيات ومؤشرات الأداء في المجالات التعليمية والبحثية والإدارية.

٣- سيمكن النظام الجديد للجامعات من إقرار تخصصاتها وبرامجها وفق الاحتياجات التنموية وفرص العمل في المنطقة التي تخدمها.

٤- سيساهم النظام الجديد في تخفيض الكلفة التشغيلية للجامعات وسيدفعها الى إيجاد مصادر تمويل جديدة ، ويقلل من اعتمادها على ميزانية الدولة، وذلك من خلال برامج للأوقاف والسماح للجامعات بتأسيس الشركات الاستثمارية لتنمية مواردها المالية.

٥- سيتم إقرار ميزانية كل جامعة من خلال نظام تمويل مبتكر يعرض على مجلس الوزراء تساهم الدولة بجزء منها، وتعمل الجامعة على توفير فرص تمويل إضافية لتغطية احتياجاتها المالية.

٦- سيقوم مجلس شؤون الجامعات والذي يدخل في عضويته كل من وزارة المالية، والخدمة المدنية والاقتصاد ، العمل ، بإقرار اللوائح العامة للجامعات المالية والإدارية، وستقوم الجامعات من خلال مجالس امنائها بوضع قواعدها التنفيذية وفقا لذلك، وهذا ما يسهم في تحقيق الاستقلالية المنضبطة للجامعات.

٧- سيسهم النظام الجديد في تطبيق مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، فيما يخص تطبيق مبادئ الخصخصة في إدارة وتشغيل مؤسسات التعليم العالي، كما سيحقق النظام الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي.

٨- سيسمح النظام الجديد للجامعيات بفرض الرسوم المالية على برامج الدراسيات العليا، وكذلك على الخدمات العلمية والبحثية التي تقدمها الجامعات.

٩- سيتم استخدام مؤشرات الأداء عند تقييم أداء الجامعات، وإبراز ذلك في التقارير السنوية.

١٠- ربط الجامعات بسوق العمل من خلال تعدد التمثيل من خارج الجامعة في المجالس المختلفة.

١١- توسيع المشاركة في اتخاذ القرار في مؤسسات التعليم الجامعي من خلال إنشاء المجالس الاستشارية الطلابية وأعضاء هيئة التدريس، والمجالس الدولية.

١٢- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات التعليم العالي من أكاديميين وإداريين وذلك من خلال جعل ارتباطهم بالجامعات بعقود سنوية تخضع لنظام العمل.

١٣- مشروع النظام الجديد يتيح للجامعات إنشاء الشركات أو المشاركة في إنشائها أو دخول الجامعة فيها شريكا.

١٤- يلزم مشروع النظام الجامعات بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم، والحصول على الاعتماد البرامجي من قبل هيئة تقويم التعليم أو من قبل إحدى هيئات الاعتماد المرموقة.

١٥- سيتيح النظام الجديد فرض رسوم دراسية على الطلبة غير السعوديين، ويستثنى طلبة المنح.

١٦- مشروع النظام الجديد يحقق الحوكمة اللازمة وذلك من خلال إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة، يتم تشكيل غالبية أعضاءه من خارج
الجامعة.

١٧- سيتيح نظام الجامعات الجديد للجامعات إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة، كما سيسمح بافتتاح فروع للجامعات الأجنبية داخل
المملكة وفق الضوابط التي تقرها الدولة.

١٨- مشروع النظام الجديد يحقق اختيار الأكفأ لقيادة الكليات والأقسام من خلال آليات اختيار تضمن تحقيق ذلك.

١٩- سوف يُطبق مشروع النظام على ثلاث جامعات في مرحلته الأولى، ومن ثم يطبق على الجامعات الأخرى تدريجيا وفق ما يراه مجلس شؤون الجامعات.

٢٠- استمرارية تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها حاليا مما يعطي صفة الاستمرارية في انتظام المراكز القانونية.

٢١- إذا كان رئيس الجامعة يشغل وظيفة عامة، أو كان عضو هيئة تدريس، فيحق له الاحتفاظ بوظيفته خلال مدة رئاسة للجامعة، وتحسب تلك المدة في الخدمة لأغراض العلاوة الدورية والترقية والتقاعد.

٢٢-يجو ز إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة بقرا ر من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات. (تدويل)

٢٣- موافقة مجلس الأمناء على تكليف نواب رئيس الجامعة بخلاف آليات تعيينهم سابقا والتي يتم تكليفهم بناء على موافقة اللجنة المؤقتة القائمة بأعمال مجلس التعليم العالي.

٢٤- بصدور مشروع النظام، ينتهي عمل اللجنة المؤقتة المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٩) وتاريخ ١٢ / ١٤٣٦/٩ هي وتنتقل اختصاصاتها التي هي في الأصل اختصاصات مجلس التعليم العالي (الملغي) إلى مجلس شؤون الجامعات وفقا لهذا النظام، مما يعطي لهذا المجلس صفة التشريع والانتظام.

٢٥- سوف يمارس مجلس شؤون الجامعيات صلاحيات مجلس التعليم العالي (الملغي) الواردة في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وذلك فيما يتعلق بالجامعيات التي سوف تستمر في تطبيق ذليك النظام مما يعني عدم وجود أي فراغ تشريعي أو تنظيمي للجامعيات التي لا يطبق عليها النظام الجديد. (ورشة عمل مشروع نظام الجامعات الجديد، ص٦-١٥ ، وزارة التعليم السعودية)

(ب) أحكام نظامية

يضم مشروع النظام الجديد عدد من الأحكام النظامية ناقشت الورشة أهمها وهي على النحو التالي:

١- يحل هذا النظام محل نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٨) وتاريخ ٤ – ٦ – ١٤١٤ ويلغي جميع ما يتعارض معه من أحكام.

٢- يحدد مجلس شؤون الجامعات (ثلاث) جامعات –كمرحلة أولى– على الأكثر ليُطبق عليها مشروع النظام بأمر من رئيس مجلس الوزراء بعد نفاذه، ومن ثم يُطبق على الجامعات الأخرى تدريجيا ناء على اقتراح من مجلس شؤون الجامعات.

٣- يرفع المجلس إلى المقام السامي تقريرا (سنتين) عن نتائج تطبيق مشروع النظام، وما يتضمن من إيجابيات أو صعوبات، أو غيرها إن وجدت.

٤- يستمر تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها حاليًا على الجامعات غير المشمولة بتطبيق مشروع النظام إلى حين شمولها به.

٥- يمارس مجلس شؤون الجامعات صلاحيات مجلس التعليم العالي (الملغى) الواردة في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وذلك فيما يتعلق بالجامعات التي ستستمر في تطبيق ذلك النظام.

٦- تمنح الجامعات التي سيطبق عليها مشروع النظام ابتدا ء مدة انتقالية (سنة) من تاريخ نفاذ مشروع النظام

٧- لمجلس شؤون الجامعات تمديد انتهاء المدة الانتقالية لبعض من تلك الجامعات على أن لا تتجاوز (٣) سنوات من تاريخ انتهاء المدة الانتقالية المحددة (بسنة) من تاريخ نفاذ مشروع النظام

٨- يستمر موظفو الجامعات –التي سيطبق عليها مشروع النظام بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، والإداريون، والفنيون، الذين هم على رأس العمل وقت نفاذ مشروع النظام؛ على أنظمتهم الوظيفية التي يخضعون لها. ويقترح مجلس شؤون الجامعات الترتيبات اللازمة للتعامل معهم، أما من يتم تعيينهم بعد تطبيق مشروع النظام على الجامعة فيتم تعيينه وفقا لنظام العمل.

٩- يحدد مجلس شؤون الجامعات أوجه الصرف من الإعانة التي تقدم للجامعات التي سيطبق عليها مشروع النظام الجديد بالاتفاق مع وزارة المالية. (ورشة عمل مشروع نظام الجامعات الجديد، ص١٧–٢٧ ، وزارة التعليم السعودية)

المحور الثالث: نظام الجامعات الجديد ودعم التحول للتعليم الريادي

(تحليل لوثيقة النظام الجديد)

المحور الثالث: نظام الجامعات الجديد تأسيسه وتحليل بنوده

المحور الرابع: مؤشرات الريادة في نظام الجامعات الجديد

عرضنا في الجزء السابق لكل من نظام التعليم الجامعي الجديد وأهم المبادئ التي تقود برنامج مشروع التحول نحو الجامعات الريادية في المملكة العربية السعودية، ونأتي هنا في الجزء الأخير لنربط بين المتغيرين، لنتعرف ونجيب في ذات الوقت عن السؤال الرئيس لهذا التقرير: إلى أي مدى يدعم ويعزز مشروع نظام الجامعات الجديد التحول نحو التعليم الريادي في الجامعات بالمملكة العربية السعودية.

إن الإجابة على التساؤل السابق تطلبت من الباحثة اتباع منهجية تحليل الوثائق، وسوف تعرض الباحثة في هذا الجزء المتبقي من التقرير نتيجة تحليل الوثيقة الأساسية والتي بعنوان "نظام الجامعات الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ)، وفيما يلي تعرض الباحثة لنتائج هذا التحليل:

أولا- نظام التعليم الجامعي الجديد ودعم الابتكار:

يعد معيار دعم الابتكار المعيار الأول الذي اعتمد عليه مشروع التحول نحو الجامعات (التعليم) الريادي، ويشير هذا المعيار إلى تشجيع الجامعات للبحوث العلمية القابلة للتطبيق، وتدريب المشاركين على صقل أفكارهم ومساعدتهم على تصميم نماذج أولية، وتحويلها إلى مشاريع تجارية قابلة للنمو والتطوير.

وعلى ذلك فإن دعم الابتكار هو نشاط يمكن ترجمته _وربطه في ذات الوقت_ بكافة الجهود أو القوانين التي من شأنها ان تصب في المعنى السابق، ووفقا لذلك وبعد اطلاع الباحثة على نظام الجامعات في نسخته الأساسية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات، أمكن للباحثة رصد الجوانب التالية التي تعبر عن مدى مراعاة وتلبية هذا النظام لمعيار دعم الابتكار بوصفه أحد المعايير والمرتكزات الأساسية في مشروع التحول نحو الجامعات/ التعليم، الريادية/ الريادي:

جدول (١) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجديد لمعيار الابتكار في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية

الفصل	المادة	بند	نص المادة
٢	٧		أن يتولى مجلس شؤون الجامعات الاختصاصات:
		٧	إقرار اللوائح المنظمة للجمعيات العلمية والكراسي البحثية ومراكز البحث والابتكار وريادة الأعمال في الجامعات
		٨	إقرار اللائحة الخاصة بإنشاء المتاحف العلمية في الجامعات بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص
٣	١٣	٧	التوصية بالموافقة على إنشاء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.
		٩	إقرار القواعد المنظمة لدعم البحث العلمي، والابتكار، والتأليف، والترجمة، والنشر
		١٠	إقرار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
٤	١٧	١٥	وضع المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات، بما في ذلك الخدمات المرتبطة والمساندة لجميع البرامج
		٣٠	إنشاء الكراسي العلمية ووضع لوائحها
٥	٢١		الإشراف على الشؤون العلمية لأعضاء هيئة التدريس وشؤون البحوث والدراسات والنشر، وله على الخصوص ما يأتي: اعتماد الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس (٣) الموافقة على التفرغ والاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم العلمية والأكاديمية الخارجية (٤) التوصية بالموافقة على الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس من خلال الإعارة أو التكليف أو التعاقد معهم للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني (٥) الموافقة على إصدار المجلات والدوريات العلمية (٦) التوصية بإنشاء الجمعيات العلمية (٧) اقتراح القواعد المنظمة للابتعاث والتدريب

توضح بيانات الجدول السابق أن نظام التعليم الجامعي الجديد يتضمن أربعة عشر بندا موزعين على خمسة مواد، تدعم جميعها الابتكار والبحث العلمي في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية. وذلك عبر المؤشرات التالية:

١- تحديد مجلس شؤون الجامعات ليكون مسؤولا عن تنظيم الجمعيات العلمية والكراسي البحثية ومراكز البحث والابتكار وريادة الأعمال في الجامعات (فصل٢/مادة٧/فقرة٧).

٢- تحديد مجلس شؤون الجامعات ليكون مسؤولا عن المتاحف العلمية في الجامعات. (فصل٢/مادة٧/فقرة٨).

٣-إصدار القواعد المنظمة للأنشطة ذات الصلة بالابتكار وذلك من خلال إقرار القواعد المنظمة لدعم البحث العلمي والابتكار والتأليف والترجمة (فصل٣/مادة١٣/فقرة٩).

٤-أقرار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات والأنشطة ذات الصلة بالابتكار والبحث العلمي عبر تقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني (فصل٣/مادة١٣/بند١٠).

٥- توفير الدعم المالي للأنشطة ذات الصلة بالابتكار والبحث العلمي، من خلال تحديد مقابل مادي للبرامج الدراسية والدورات(فصل٤/مادة١٧ /بند١٥)

٦- إنشاء الكراسي العلمية وتنظيم لوائحها (فصل٤/مادة١٧/بند٣٠).

٧- الإشراف على الشؤون العلمية لأعضاء هيئة التدريس وشؤون البحوث والدراسات والنشر وقد تم تغطيت ذلك بالمادة رقم (٢١) من الفصل (٥) والتي شملت عدد من البنود وهي:

- (بند٣) والخاصة بالموافقة على انشطة التفرغ والاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم العلمية والأكاديمية الخارجية.
- (بند ٤) الاستفادة من خدمات اعضاء هيئة التدريس من خلال الإعارة او التكليف او التعاقد
- (بند٥) الموافقة على إصدار المجلات والدوريات العلمية.
- (بند٦) التوصية بإنشاء الجمعيات العلمية.
- بند (٧) اقتراح القواعد المنظمة للابتعاث والتدريب.

الخلاصة:

يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ معيار الابتكار بوصفه أحد أهم المرتكزات الأساسية لنظام التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالابتكار والابداع، وهي عمليات تمثل حجر الزاوية بالنسبة لمشروع التحول نحو الجامعات الريادية.

ثانيا– نظام التعليم الجامعي الجديد ودعم الكفاءة والفعالية:

تعد الكفاءة والفعالية مرتكزين مهمين من المرتكزات التي يعتمد عليها مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وبعد القراءة المتأنية لمواد وبنود نظام الجامعات الجديد، تمكنت الباحثة من وضع ثلاثة مؤشرات مركزية تدل على دعم كل من الكفاءة والفعالية في ذلك النظام وهي: النظام والمنافسة والاعتماد، وفيما يلي تعرض الباحثة للمواد والبنود التي تغطي هذه المؤشرات:

١–دعم لائحة التعليم الجامعي الجديد للنظام من خلال إقرار اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية والرقابة عليها وذلك على النحو التالي:

جدول (٢) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجامعي الجديد لمعيار الكفاءة في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية (متغير النظام)

الفصل	المادة	بند	النص
٢	٧		تحديد اختصاصات مجلس شؤون الجامعات
	٨		يعقد مجلس شؤون الجامعات اجتماعاته مرة كل أربعة أشهر في العام على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه أو من ينوب عنه، ولا يصح انعقاد الاجتماع إلا إذا حضره ثلثا الأعضاء على الأقل، يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين على الأقل، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع. ولرئيس المجلس دعوة من يراه للحضور عند مناقشة أي من الموضوعات التي تتطلب ذلك دون أن يكون له حق التصويت.
	١٠		تحديد اختصاصات الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات
٣	١٣		تحديد اختصاصات مجلس أمناء الجامعة
٤	١٧		تحديد اختصاصات مجلس الجامعة
٥	٢١		تحديد اختصاصات المجلس العلمي بالجامعات
٨	٣١		تحديد اختصاصات رئيس الجامعة
٩	٣٦		مع مراعاة ما تقضي به أحكام النظام وما يصدره مجلس شؤون الجامعات ومجلس الأمناء ومجلس الجامعة من لوائح وقواعد؛ يتولى العميد إدارة الشؤون العلمية، والتعليمية، والإدارية، والمالية، للكلية أو المعهد، ويقدم فينهاية كل عام دراسي تقريراً مفصلاً إلى رئيس الجامعة عن سير أعمال الكلية أو المعهد.
٩	٣٧		يكون لكل كلية أو عمادة أو معهد وكيل أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس يرشحهم العميد، ويصدر بتكليفهم قرار من رئيس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويعاون الوكيل العميد في أعماله، وينوب أقدم الوكلاء –عند تعددهم– عن العميد أثناء غيابه أو خلو منصبه، ويتولى أحدهم أمانة مجلس الكلية أو المعهد.
١٠	٣٩		يكون رئيس القسم مسؤولاً عن إدارة الأمور العلمية والتعليمية والبحثية والإدارية والمالية للقسم في حدود النظام ولوائحه وما يقرره مجلس الجامعة ومجلس الكلية .ويقدم رئيس القسم للعميد تقريراً عن أعمال القسم في نهاية كل عام دراسي.

توضح بيانات الجدول السابق الدعم الذي تقدمه لائحة التعليم الجامعي الجديد لنظام التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك من خلال دعم أحد أهم مرتكزات الكفاءة والفعالية (وهي عناصر المعيار الأساسي الثاني لنظام التحول نحو الريادة) عبر إقرار اللوائح التنظيمية، ويتضح من الجدول السابق أن اللائحة الجديدة تدعم التحول نحو الريادة من خلال متغير التنظيم عبر الآتي:

١-١ تحديد اختصاصات مجلس شؤون الجامعات (فصل ٢/ مادة ٧) في الآتي: ص٧-٨

١ -إقرار السياسات والاستراتيجيات للتعليم الجامعي.

٢ -إقرار اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية والرقابة عليها.

٣ -إقرار اللوائح المالية، والإدارية، والأكاديمية للجامعات.

٤ -إقرار اللوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية للجامعة.

٥ -إقرار اللوائح المنظمة لقبول التبرعات والهبات والوصايا وآلية الإنفاق منها.

٦ -إقرار اللوائح المنظمة لإدارة الأوقاف في الجامعات بالتنسيق مع الهيئة العامة للأوقاف.

٧ -إقرار اللوائح المنظمة للجمعيات العلمية والكراسي البحثية ومراكز البحث والابتكار وريادة الأعمال في الجامعات.

٨ -إقرار اللائحة الخاصة بإنشاء المتاحف العلمية في الجامعات بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

٩ -إقرار اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة في الجامعات.

١٠ - حوكمة وتقويم أداء الجامعات أكاديميًّا وإداريًّا وماليًّا.

١١ - إقرار قواعد ترشيح رؤساء الجامعات.

١٢ - التوصية بالموافقة على إنشاء الجامعات وفروعها والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية وإلغائها ودمجها ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

١٣ - اعتماد إنشاء الكليات والعمادات والمعاهد والمراكز والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.

١٤ - تحديد المكافآت والمزايا لرئيس مجلس الأمناء ونائبه وأعضائه.

١٥ – تحديد الراتب والمزايا لرئيس الجامعة.

١٦ – تحديد المكافآت والمزايا لرئيس مجلس الجامعة وأعضائه.

١٧ – تحديد المكافآت والمزايا لنواب رئيس الجامعة والعمداء ووكلائهم ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء المجالس العلمية وأمنائها.

١٨ – تحديد المكافآت والمزايا لأمين عام مجلس شؤون الجامعات.

١٩ – التوصية بالموافقة على اتفاقيات التعاون العلمي والفني، ومذكرات التفاهم بين الجامعات والمؤسسات الأجنبية.

٢٠ – تحديد البرامج والدورات التي يجوز للجامعة وضع مقابل مالي عليها، وتحديد القواعد العامة للمقابل المالي.

٢١ – اعتماد التقرير السنوي المتعلق بنشاطات الجامعة وإنجازاتها، ورفعه إلى مجلس الوزراء.

٢٢ – الرقابة على أداء مجالس الأمناء والتحقق من سلامة قراراتها.

٢٣ – الفصل فيما يطرأ من تنازع في الاختصاص بين مجلسي الأمناء ومجلس الجامعة.

٢٤ – دراسة ما يحيله إليه رئيسه أو يقترح عرضه أي عضو من أعضائه.

١–٢ تحديد آلية انعقاد مجلس شؤون الجامعات (فصل٢/مادة٨)

١–٣ تحديد اختصاصات الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات (فصل٢/مادة١٠) في الآتي:

١ –مساندة المجلس في أعماله ومسؤولياته، وإعداد دراساته، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قراراته ومتابعة تنفيذها.

٢ –التحضير لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه.

٣ –إعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس وإبلاغها للأعضاء.

٤ –تبليغ قرارات المجلس للجهات المعنية ومتابعتها

٥ –التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى فيما يتعلق بأعمال المجلس.

٦ –القيام بالأعمال الإدارية والمالية للمجلس.

١-٤ تحديد مهام مجلس أمناء الجامعة (فصل ٣/مادة١٣):

١ -إقرار رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، ورسم سياساتها الأكاديمية والمالية والإدارية.

٢ -إقرار الهيكل والدليل التنظيمي للجامعة.

٣ -حوكمة الجامعة، والتأكد من تحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.

٤ -إقرار القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة.

٥ -ترشيح رئيس الجامعة.

٦ -الموافقة على تكليف نواب رئيس الجامعة.

٧ -التوصية بالموافقة على إنشاء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.

٨ -إقرار القواعد المنظمة لتعيين عمداء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، ورؤساء الأقسام العلمية.

٩ -إقرار القواعد المنظمة لدعم البحث العلمي، والابتكار، والتأليف، والترجمة، والنشر.

١٠ - إقرار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

١١ - إقرار الميزانية السنوية للجامعة.

١٢ - الموافقة على تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو دخول الجامعة فيها شريكًا أو مساهمًا وذلك وفقًا للإجراءات النظامية.

١٣ - تعيين مراجع خارجي) أو أكثر (لحسابات الجامعة.

١٤ - اعتماد الحساب الختامي للجامعة، ورفعه إلى مجلس شؤون الجامعات.

١٥ - إقرار أسماء الدرجات العلمية.

١٦ - منح درجة الدكتوراه الفخرية.

١٧ - تشكيل المجلس الاستشاري الدولي للجامعة وتحديد اختصاصاته ووضع قواعد عمله.

١٨ - مراجعة التقرير السنوي للجامعة ورفعه إلى مجلس شؤون الجامعات.

١٩ – دراسة ما يحيله إليه رئيسه أو يقترح عرضه أي عضو من أعضائه. وللمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى رئيس المجلس أو المجالس الأخرى في الجامعة، وله كذلك تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من أعضائه أو من غيرهم؛ لدراسة ما يكلفها به.

١-٥ تحديد اختصاصات مجلس الجامعة (فصل ٤/مادة١٧) على النحو التالي:

١ –اقتراح رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، ورسم سياساتها الأكاديمية والمالية والإدارية.

٢ –اقتراح الهيكل والدليل التنظيمي للجامعة.

٣ –اقتراح القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة.

٤ –إقرار القواعد التنفيذية للوائح الأكاديمية للجامعة.

٥ –وضع القواعد المنظمة لتفويض الصلاحيات في المجالس المختلفة في الجامعة.

٦ –تعيين أعضاء هيئة التدريس.

٧ –الموافقة على الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس من خلال الإعارة أو التكليف أو التعاقد معهم للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٨ –اقتراح إنشاء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.

٩ –اقتراح أسماء الدرجات العلمية.

١٠ – إقرار البرامج والخطط الدراسية للدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة.

١١ – إقرار القواعد الخاصة بإصدار الدوريات العلمية.

١٢ – اعتماد خطة التدريب والابتعاث.

١٣ – تحديد تفصيلات التقويم الأكاديمي وفقاً للإطار العام لبداية الدراسة ونهايتها.

١٤ – اعتماد سياسة القبول وتحديد أعداد الطلاب الذين يمكن قبولهم في كل عام دراسي.

١٥ – وضع المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات، بما في ذلك الخدمات المرتبطة والمساندة لجميع البرامج.

١٦ – إقرار خطط الأنشطة الطلابية.

١٧ – إقرار خطة الجامعة للمسؤولية الاجتماعية.

١٨ – منح الدرجات العلمية للخريجين.

١٩ – اقتراح منح درجة الدكتوراه الفخرية.

٢٠ – الموافقة على اتفاقيات التعاون العلمي والفني ومذكرات التفاهم بين الجامعة والمؤسسات المحلية.

٢١ – اقتراح اتفاقيات التعاون العلمي والفني ومذكرات التفاهم بين الجامعة والمؤسسات الأجنبية.

٢٢ – اقتراح تشكيل المجلس الاستشاري الدولي للجامعة وتحديد اختصاصاته.

٢٣ – إقرار تشكيل المجلس الاستشاري لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة واختصاصاته وقواعد عمله.

٢٤ – إقرار تشكيل المجلس الاستشاري للطلبة وتحديد اختصاصاته ووضع قواعد عمله.

٢٥ – اقتراح الميزانية السنوية للجامعة.

٢٦ – اقتراح القواعد المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة وفقًا للوائح التي يصدرها مجلس شؤون الجامعات.

٢٧ – اقتراح تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو دخول الجامعة فيها شريكًا أو مساهمًا وذلك وفقا للإجراءات النظامية.

٢٨ – قبول التبرعات والهبات والوصايا والإنفاق منها وفقاً للوائح التي يقرها مجلس شؤون الجامعات.

٢٩ – تخصيص جزء من أراضي الجامعة لأوقاف الجامعة بعد التنسيق مع الهيئة العامة لعقارات الدولة وفق الأنظمة واللوائح ذات الصلة.

٣٠ – إنشاء الكراسي العلمية ووضع لوائحها.

٣١ – تعيين مراقب مالي أو أكثر لحسابات الجامعة.

٣٢ – مناقشة الحساب الختامي للجامعة، ورفعه إلى مجلس الأمناء.

٣٣ – مناقشة التقرير السنوي للجامعة تمهيداً لعرضه على مجلس الأمناء.

٣٤ – النظر في الموضوعات التي يحيلها إليه رئيس المجلس أو التي يقترح أي عضو من أعضائه عرضها عليه.

١-٦ تحديد اختصاصات المجلس العلمي بالجامعة (فصل٥/مادة٢١) وذلك على النحو التالي:

١ – اعتماد الترقية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

٢ –التوصية بتعيين أعضاء هيئة التدريس.

٣ –الموافقة على التفرغ والاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم العلمية والأكاديمية الخارجية.

٤ –التوصية بالموافقة على الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس من خلال الإعارة أو التكليف أو التعاقد معهم للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٥ –الموافقة على إصدار المجلات والدوريات العلمية.

٦ –التوصية بإنشاء الجمعيات العلمية.

٧ –اقتراح القواعد المنظمة للابتعاث والتدريب. وللمجلس تفويض بعض اختصاصاته لرئيسه وفق قواعد تفويض الصلاحيات التي يقرها مجلس الأمناء.

وللمجلس كذلك تكوين لجان من أعضائه أو من غيرهم لدراسة ما يكلفها به.

١-٧ تحديد اختصاصات رئيس الجامعة(فصل٨/مادة٣١)والتي تمثلت في الآتي:

١ –إدارة شؤون الجامعة، بما فيها الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية.

٢ –الإشراف على تنفيذ النظام ولوائحه ولوائح الجامعة وقرارات مجلس الأمناء وقرارات المجالس في الجامعة.

٣ –تقديم تقرير سنوي عن أداء الجامعة إلى مجلس الأمناء بعد مناقشته في مجلس الجامعة، مبين فيه مؤشرات الأداء، ونتائج البحث العلمي في الجامعة ومناشط الجامعة في خدمة المجتمع والمناشط الأخرى، مع بيان الفرص والعوائق إن وجدت ومقترحات تذليلها، وأي مقترح آخر لتطوير الجامعة، وآلية تحقيق ذلك.

٤ –ترشيح نواب رئيس الجامعة.

٥ –تمثيل الجامعة أمام القضاء والجهات الأخرى، وله تفويض غيره بذلك.

٦–تكليف العمداء ووكلائهم، ورؤساء الأقسام، ومديري المراكز العلمية والبحثية.

١–٨ تحديد مهام عميد الكلية: (فصل٩/مادة ٣٦)

١–٩ تحديد اختصاصات مهام وكيل الكلية: (فصل٩/مادة٣٧)

١–١٠ تحديد اختصاصات مهام رئيس القسم (فصل١٠/مادة٣٩)

الخلاصة:

يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ مؤشر النظام بوصفه مؤشرا من مؤشرات معيار الفعالية والكفاءة وهما مكونان أساسين في نظام مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالنظام وتنظيم العمل للجامعات والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية والرقابة عليها، وجمعيها مواد وبنود تصب مباشر في خندق الكفاءة، وذلك من خلال عشرة مواد أساسية تفرع منها ست وتسعون بندا غطت الجوانب التالية:

- اختصاصات مجلس شؤون الجامعات.
- اختصاصات مجلس الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات.
- مهام مجلس أمناء الجامعة.
- اختصاصات مجلس الجامعة.
- اختصاصات المجلس العلمي بالجامعة.
- اختصاصات رئيس الجامعة.
- مهام عميد الكلية ووكيل الكلية ورئيس القسم.

٢-دعم لائحة التعليم الجديد للمنافسة:

جدول (٣) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجامعي الجديد لمعيار الكفاءة في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية (متغير المنافسة)

فصل	مادة	بند	النص
١	٢		"يهدف النظام إلى تنظيم شؤون التعليم العالي ويعمل على تعزيز مكانته العلمية والبحثية **والمجتمعية** على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
٣	١٢		يتكون مجلس أمناء الجامعة من الآتي: ١. أربعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاية والاختصاص ممن عملوا في مجال التعليم الجامعي. ٢. ثلاث أعضاء من القطاع الخاص من ذوي الخبرة والكفاية والاختصاص في المجال المالي والاستثماري والنظامي.
١٢	٤٤		يشكل في الجامعة بقرار من مجلسها مجلس استشاري لأعضاء هيئة التدريس برئاسة رئيس الجامعة أو من ينيبه، ويحدد مجلس الجامعة اختصاصاته وقواعد عمله.
١٤	٥١		يجوز بقرار من مجلس الوزراء؛ بناءً على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات، الموافقة على إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة.
١٤	٥٣		يجوز للمجالس المنصوص عليها في النظام، بناء على طلب رئيس المجلس أو أحد الأعضاء بعد موافقة رئيس المجلس، دعوة من يرونه لحضور الاجتماعات ليفيدهم بما لديه من معلومات وإيضاحات على أن يكون حق التصويت خاصا بأعضاء المجلس فقط.

توضح بيانات الجدول السابق الدعم الذي تقدمه لائحة التعليم الجامعي الجديد لنظام مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك من خلال دعم أحد أهم مرتكزات الكفاءة والفعالية (وهي عناصر المعيار الأساسي الثاني لنظام مشروع التحول نحو الريادة) عبر دعم المنافسة، ويتضح من الجدول السابق أن اللائحة الجديدة تدعم التحول من خلال متغير دعم المنافسة عبر الآتي:

٢-١ تعزيز المكانة العلمية والبحثية والمجتمعية للتعليم العالي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (فصل١/مادة٢).

٢-٢ إضافة ذوي الخبرة والكفاية والاختصاص ممن عملوا في مجال التعليم العالي (فصل٣/مادة١٢/بند١)

٢-٣ ضم ذوي الخبرة من القطاع الخاص في المجال المالي والاستثماري (فصل٣/مادة١٢/بند٢).

٢-٤ تشكيل المجلس الاستشاري وضم أعضاء هيئة التدريس الي عضويته (فصل١٢/مادة٤٤).

٢-٥ إنشاء فروع للجامعات في خارج المملكة العربية السعودية (فصل١٤/مادة٥١).

٢-٦ دعوة الأشخاص الاعتباريين للمشاركة في اجتماعات مجلس التعليم للاستفادة منهم (فصل١٤/مادة٥٣).

الخلاصة:

يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ مؤشر المنافسة بوصفها احد مؤشرات معيار الكفاءة والفعالية، وهما من المرتكزات الأساسية لمشروع نظام التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالمنافسة، وذلك من خلال خمسة مواد أساسية تتصل بالمكانة العلمية والبحثية والمجتمعية للتعليم العالي على المستويين المحلي والدولي، فضلا عن الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص، وكذلك تشكيل المجالس الاستشارية وإنشاء فروع للجامعات السعودية الحكومية والخاصة خارج المملكة العربية السعودية.

٣-دعم لائحة التعليم الجديد للاعتماد:

جدول (٤) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجامعي الجديد لمعيار الكفاءة في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية (متغير الاعتماد)

فصل	مادة	بند	النص
١١	٤٠		تلتزم الجامعة بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم
	٤١		تعمل الجامعة على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب او من إحدى الهيئات الدولية التي تعتمدها الهيئة

توضح بيانات الجدول السابق تضمن نظام التعليم الجامعي الجديد لمادتين تدعمان متغير الاعتماد بوصفه أحد المكونات الأساسية لمؤشر الكفاءة، وهو من المعايير الرئيسة لمشروع التحول نحو الجامعات الريادية، على النحو التالي:

٣-١ إلزام الجامعات بالحصول على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم (فصل١١/مادة٤٠)

٣-٢ العمل على تحقيق الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب أو من أحدى الهيئات الدولية (فصل١١/مادة٤١)

الخلاصة العامة:

أظهرت عملية تحليل مواد وبنود نظام التعليم الجامعي الجديد أن هذا النظام يدعم معياري (الكفاءة والفعالية) من معايير مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، حيث تضمن عدد من المواد والبنود التي تدعم هذا التحول عبر ثلاث مؤشرات وذلك على النحو التالي:

١-مؤشر النظام: وخصص له (١٠) مواد وهي (المادة٧، المادة ٨، المادة١٠، المادة١٣، المادة١٧، المادة٢١، ا لمادة ٣١، المادة ٣٦، المادة٣٧، المادة٣٩) وقد تضمنت هذه المواد العشر (٩٤ بنداً)

٢- مؤشر المنافسة: وخصص له (٥) مواد وهي(المادة ٢، المادة ١٢، المادة ٤٤، المادة ٥١، المادة ٥٣) وقد تضمنت المادة (١٢) بندين.

٣- مؤشر الاعتماد: وخصص لها (مادتين) وهما : (المادة٤٠، المادة ٤١).

ثالثا – نظام التعليم الجامعي الجديد ودعم التدويل:

شكل التدويل المكون الثالث في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، بل يعد التدويل جوهر هذا المشروع والغاية التي يهدف إليها نظام التعليم الريادي، حيث أن هذا المعيار سيعمل على رفع مستوى التعليم في المملكة العربية السعودية وترقية مكانتها على الساحة الدولية لأنظمة التعليم، ومن ثم حرص نظام التعليم الجامعي الجديد على دعم التدويل من خلال تخصيص عدد كبير من المواد والبنود والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجامعي الجديد لمعيار التدويل في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية

الفصل	المادة	بند	النص
٢	٧	٢	" إقرار اللوائح التنظيمية للجامعات والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية والرقابة عليها
		١٢	التوصية بالموافقة على إنشاء الجامعات وفروعها والكليات الأهلية وفروع الجامعات الأجنبية وإلغائها ودمجها ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها
		١٩	التوصية بالموافقة على اتفاقيات التعاون العلمي والفني، ومذكرات التفاهم بين الجامعات والمؤسسات الأجنبية "
٣	١٣	١٧	تشكيل المجلس الاستشاري الدولي للجامعة وتحديد اختصاصاته ووضع قواعد عمله
٤	١٧	٢١	اقتراح اتفاقيات التعاون العلمي والفني ومذكرات التفاهم بين الجامعة والمؤسسات الأجنبية.
٥	٢١	٣	الموافقة على التفرغ والاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم العلمية والأكاديمية الخارجية.
١٢	٤٢		يجوز أن يشكل في الجامعة مجلس استشاري دولي بقرار من مجلس الأمناء، ويحدد مجلس الأمناء اختصاصاته وقواعد عمله.
١٣	٥٠	٣	رسوم دراسية من الطلبة غير السعوديين، ويستثنى من ذلك المنح الدراسية المجانية وفق القواعد المنظمة لذلك.
١٤	٥١		يجوز بقرار من مجلس الوزراء؛ بناءً على اقتراح مجلس الأمناء وتأييد مجلس شؤون الجامعات، الموافقة على إنشاء فروع للجامعات خارج المملكة.
١٤	٥٤		لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز – عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الجامعة – التدريس بلغات أخرى.

توضح بيانات الجدول السابق مجموعة المواد والبنود التي تضمنها نظام التعليم الجامعي الجديد، والتي تدعم نظام مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك من خلال دعم معيار التدويل، وهو من المعايير الأساسية والمهمة في ذلك المشروع، وتوضح البيانات السابقة أن نظام التعليم الجامعي الجديد يدعم التدويل من خلال عدد من المسارات على النحو التالي:

١- بالتأكيد على أهمية الشراكات مع بعض الجامعات العالمية والمتطورة مما سيحقق نقلة في نوعية الجامعات السعودية من خلال مواكبتها للتطورات العالمية والتقدم في جميع المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية.ويظهر ذلك في(الفصل ٢ المادة ٧ البند ١٩).
٢- التوجه نحو إنشاء فروع للجامعات السعودية خارج المملكة (فصل٢/مادة٧/بند ١٢) و (فصل١٤/ مادة٥١)
٣- سيمسح مشروع النظام الجديد للجامعات بعقد الاتفاقيات الدولية، ما يمكّنها ليس من دعم احتياجاتها وبرامجها التعليمية فحسب، بل يجعلها مساهماً رئيسا في تنمية وتطوير سوق العمل المحلي، وتحسين وإيجاد الفرص الوظيفية للخريجين والخريجات المتميزين.(فصل٤/مادة١٧/ بند٢١).
٤- سيعزز مشروع النظام الجديد من الاستفادة من الخبرات الدولية المتخصصة (فصل ٣/ مادة١٣/ بند١٧)
٥- تعزيز الاستفادة من الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس (فصل٥/مادة٢١/بند ٣)
٦- السماح للطلاب غير السعوديين بالالتحاق بالجامعات السعودية(الفصل ١٣/مادة٥٠/بند٣)

الخلاصة:

تعكس البيانات السابقة حرص النظام الجديد للجامعات على الاستفادة من خبرات الجامعات الدولية في مجال الريادة التعليمية، وتعزيز تحقق الاستفادة القصوى من تلك الخبرات في كافة المجالات، حيث أتاح فرصة إنشاء فروع لعدد من الجامعات العالمية الرائدة وفق سياسة الدولة، وما تقرره من ضوابط في هذا المجال، من أجل الانخراط في ركب التعليم العالمي، واستنادًا إلى مقومات اقتصادية واستثمارية تعمل على تحقيق ركائز التحول الوطني المتسارعة الإيقاع .

كما أن هذا النظام يظهر حرصه الكبير على إتاحة الفرصة للجامعات لفتح فروع لها داخل المملكة وخارجها، وأيضًا افتتاح فروع للجامعات الأجنبية داخل المملكة، الأمر الذي سينعكس على نهضة التعليم الجامعي، ويزيد فيما بينها من سقف الطموح والتنافسية. وفي ذلك أكد الخبراء في مجال التعليم على أن نظام الجامعات الجديد يعد نقلة نوعية جذرية للتعليم الجامعي في المملكة، ويكمن تميّز هذا النظام في شموليته، بحيث لم تنحصر أبوابه وفصوله ومواده على الإطار الأكاديمي فحسب، بل تم استيعاب جميع الجوانب ذات العلاقة والتي تُتيح للجامعات مواكبة التطورات على الصعيدين المحلي والعالمي، وبوصف مختصر لمضمون هذا النظام نجد أنه منح الجامعات السعودية استقلالية في تسيير أمورها المالية والأكاديمية والإدارية بما يناسبها. www.alriyadh.com/

رابعا- نظام التعليم الجامعي الجديد ودعم الأثر:

يعد قياس مؤشرات الأداء ذات فاعلية لمعرفة مدى أين نحن وكيف نسير وما هو الاتجاه الذي نتجه نحوه وهل هو في الاتجاه الصحيح او لا، كما يعطي تصور لمقدرة الإدارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية المخطط لها مستقبلا وتحديد الأولويات داخل المنظمة وتعزيز التواصل الفعال بين الافراد وكشف ماهي نقاط القوة والضعف والسيطرة على المشاكل قبل وقوعها كما يؤدي الى التحسين المستمر ومساعدة المنظمة على محاذاة الانشطة مع الأهداف الاستراتيجية وتحويل المعلومات الى صيغة رقمية قابلة للقياس لكي يستطيع صانع القرار معرفة ما يجب علية عند اتخاذ القرارات فهي تعطي الثقة له كي يختار ما يشاء من القرارات بناء على المؤشرات المقدمة.

في ضوء ذلك حرص نظام التعليم الجامعي الجديد على دعم معيار الأثر، وهو من المعايير والمرتكزات الأساسية في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، والجدول التالي يوضح المواد والبنود التي تضمنها مشروع نظام التعليم الجامعي الجديد لدعم معيار الأثر:

جدول (٥) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجامعي الجديد لمعيار الأثر في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية

الفصل	المادة	بند	النص
٢	٧	٣	إقرار اللوائح المالية، والإدارية، والأكاديمية للجامعات.
		٤	إقرار اللوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية للجامعة.
		٥	إقرار اللوائح المنظمة لقبول التبرعات والهبات والوصايا وآلية الإنفاق منها.
		٦	إقرار اللوائح المنظمة لإدارة الأوقاف في الجامعات بالتنسيق مع الهيئة العامة للأوقاف.
		٩	إقرار اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة في الجامعات.
		١٤ ١٥ ١٦ ١٧	تحديد مكافآت ومزايا رئيس مجلس الأمنا ونائبه وأعضاءه ورئيس مجلس الجامعة وأعضائه ولنواب رئيس الجامعة والعمداء ووكلائهم ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء المجالس العلمية وأمنائها
		٢١	اعتماد التقرير السنوي المتعلق بنشاطات الجامعة وإنجازاتها، ورفعه إلى مجلس الوزراء.
٣	١٣	٣	حوكمة الجامعة، والتأكد من تحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها.
		٤	إقرار القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة.
		١٣	تعيين مراجع خارجي) أو أكثر (لحسابات الجامعة.
		١٤	اعتماد الحساب الختامي للجامعة، ورفعه إلى مجلس شؤون الجامعات.

الفصل	المادة	بند	النص
		١٨	مراجعة التقرير السنوي للجامعة ورفعه إلى مجلس شؤون الجامعات.
٤	١٧	٣	اقتراح القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة.
		٤	إقرار القواعد التنفيذية للوائح الأكاديمية للجامعة.
		٢٥	اقتراح الميزانية السنوية للجامعة.
		٢٦	اقتراح القواعد المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة وفقًا للوائح التي يصدرها مجلس شؤون الجامعات.
		٣١	تعيين مراقب مالي أو أكثر لحسابات الجامعة.
		٣٢	مناقشة الحساب الختامي للجامعة، ورفعه إلى مجلس الأمناء.
		٣٣	مناقشة التقرير السنوي للجامعة تمهيداً لعرضه على مجلس الأمناء.
٨	٣١	٣	تقديم تقرير سنوي عن أداء الجامعة إلى مجلس الأمناء بعد مناقشته في مجلس الجامعة، مبين فيه مؤشرات الأداء، ونتائج البحث العلمي في الجامعة ومناشط الجامعة في خدمة المجتمع والمناشط الأخرى، مع بيان الفرص والعوائق إن وجدت ومقترحات تذليلها، وأي مقترح آخر لتطوير الجامعة، وآلية تحقيق ذلك.
١٣	٤٥		يكون لكل جامعة ميزانية سنوية مستقلة، ويصدر بإقرارها قرار من مجلس الأمناء وفق القواعد العامة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
	٤٦		يتولى الديوان العام للمحاسبة – وفق قواعد مراقبة الشركات والمؤسسات العامة – إجراء المراجعة للحساب الختامي للجامعة.
	٤٧		مع عدم الإخلال بمراقبة الجهة المختصة، يعين مجلس الأمناء – بناءً على ترشيح من رئيس الجامعة – مراجعًا خارجيًا أو أكثر لحسابات الجامعة ممن تتوافر فيهم الشروط النظامية، وتكون لهم حقوق المراجع الخارجي في الشركات المساهمة، وعليهم واجباته.
	٤٩		تتكون إيرادات الجامعة من الآتي: ١ –الإعانة التي تخصصها الدولة لها وفق القواعد المنظمة لبرنامج تمويل الجامعات. ٢ –المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات والخدمات التي تقدمها. ٣ –التبرعات، والهبات، والمنح، والوصايا، والأوقاف. ٤ –ريع أملاكها، واستثماراتها، وأوقافها. ٥ –الموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء، على ألا تتعارض مع أهداف نشاط الجامعة وطبيعته.

توضح بيانات الجدول السابق مجموعة المواد والبنود التي تضمنها نظام التعليم الجامعي الجديد، والتي تدعم مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك من خلال دعم معيار الأثر، وهو من المعايير الأساسية والمهمة في ذلك المشروع، وتوضح البيانات السابقة أن نظام التعليم الجامعي الجديد يدعم معيار الأثر من خلال عدد من المسارات على النحو التالي:

- جوانب تنظيمية تغطي النواحي المالية والاستثمار، وتغطيه المواد والبنود التالية: (فصل٢/مادة٧/ بنود ٣،٤،٥،٦،٩)
- جوانب تنظيمية لتحديد المكافآت والمزايا للقيادات الجامعية، تغطيه المواد والبنود التالية:(فصل٢/مادة٧/بنود١٤،١٥،١٦،١٧)
- اعداد واعتماد ومراجعة التقارير السنوية المتعلقة بأنشطة الجامعة وانجازاتها. وتغطيه المواد والبنود التالية :(فصل٢/مادة٧/ بند ٢١) و (فصل٣/مادة١٣/بند ٤،١٤،١٨) و(فصل٤/مادة١٧/بند٢٥،٣٢،٣٣).
- التوجه نحو الحكمة في كافة جوانب التعليم الجامعي(فصل٣/ مادة١٣/ بند٣)
- وضع القواعد والإجراءات المنظمة لكافة الأنشطة الجامعية المالي منها والإداري. وتغطيه (فصل٤/مادة١٧/ بند ٣، ٤،٢٦)
- إنفاذ عمليات المراقبة والضبط لكافة الجوانب المالية والإدارية للجامعات. وتغطيه المواد والبنود:(فصل٤/مادة١٧/بند٣١) و(فصل١٣/مادة٤٧،٤٦)

الخلاصة:

يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ معيار الأثر بوصفه معيارا من معايير ومرتكزات مشروع نظام التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالمنافسة، وذلك من خلال ثمانية مواد أساسية وثلاث وعشرون بندا، تدعم القياس والتحكم في الأنشطة المالية والإدارية للجامعات السعودية، من خلال الجوانب التالية:

- جوانب تنظيمية تغطي النواحي المالية والاستثمار.
- جوانب تنظيمية ذات صلة بإدارة الأوقاف في الجامعات السعودية.
- جوانب تنظيمية لتحديد المكافآت والمزايا للقيادات الجامعية.
- اعداد التقارير السنوية المتعلقة بأنشطة الجامعة وانجازاتها.
- التوجه نحو الحكمة في كافة جوانب التعليم الجامعي.
- وضع القواعد والإجراءات المنظمة لكافة الأنشطة الجامعية المالي منها والإداري.
- إنفاذ عمليات المراقبة والضبط لكافة الجوانب المالية والإدارية للجامعات.

خامسا– نظام التعليم الجامعي الجديد ودعم الاستدامة

تمثل الاستدامة أحد أهم المرتكزات التي ينطلق منها مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وتعكس الاستدامة التحول الذي طرأ على الفكر التنموي على المستوى الدولي، فالاستدامة مسألة لا تتوقف فقط عند الجوانب الاقتصادية، بل تتصل أيضا بالعديد من الموضوعات والقضايا، ويأتي التعليم في مقدمة تلك المجالات والموضوعات التي تشكل الاستدامة محور مهماً خاصة فيما يتعلق بالتعليم الريادي، ومن ثم فقد جعل مشروع التحول نحو الجامعات الريادية من الاستدامة أحد المعايير أو العمليات أو المكونات الأساسية التي ينطلق منها في المملكة العربية السعودية، ومن ثم حرصنا هنا أيضا على الوقوف على درجة تلبية نظام التعليم الجديد لمعيار الاستدامة بوصفه أحد مكونات مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (٦) مواد وبنود دعم نظام التعليم الجامعي الجديد لمعيار الاستدامة في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية

الفصل	المادة	بند	النص
١	٣		الجامعة مؤسسة أكاديمية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، تسهم في تنفيذ السياسة التعليمية للدولة وفق أحكام النظام، ولا تهدف إلى الربح
٢	٧	٢٠	تحديد البرامج والدورات التي يجوز للجامعة وضع مقابل مالي عليها، وتحديد القواعد العامة للمقابل المالي
	٩	٢	تُخصص ميزانية برنامج تشغيلي لأمانة مجلس شؤون الجامعات وتعتمد ضمن ميزانية وزارة التعليم
٣	١٣	٧	التوصية بالموافقة على إنشاء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.
		١٠	إقرار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
٤	١٧	١	اقتراح رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها، ورسم سياستها الأكاديمية والمالية والإدارية
		٢	اقتراح القواعد التنفيذية للوائح المالية والإدارية للجامعة
		٧	الموافقة على الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس من خلال الإعارة أو التكليف أو التعاقد معهم للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
		٨	اقتراح إنشاء الكليات، والعمادات، والمعاهد، والمراكز، والأقسام العلمية أو دمجها، أو إلغائها، أو تعديل أسمائها.
		١٥	وضع المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات، بما في ذلك الخدمات المرتبطة والمساندة لجميع البرامج.
		٢٦	اقتراح القواعد المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وإدارة الأوقاف في الجامعة وفقاً للوائح التي يصدرها مجلس شؤون الجامعات

الفصل	المادة	بند	النص
		٢٧	اقتراح تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو دخول الجامعة فيها شريكاً أو مساهماً وذلك وفقاً للإجراءات
		٢٨	قبول التبرعات والهبات والوصايا والإنفاق منها وفقاً للوائح التي يقرها مجلس شؤون الجامعات
		٢٩	تخصيص جزء من أراضي الجامعة لأوقاف الجامعة بعد التنسيق مع الهيئة العامة لعقارات الدولة وفق الأنظمة واللوائح ذات الصلة
		٣٠	إنشاء الكراسي العلمية ووضع لوائحها
٥	٢١	٤	التوصية بالموافقة على الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس من خلال الإعارة أو التكليف أو التعاقد معهم للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني
٨	٣١	٢	الإشراف على تنفيذ النظام ولوائحه ولوائح الجامعة وقرارات مجلس الأمناء وقرارات المجالس في الجامعة.
١٣	٤٥		يكون لكل جامعة ميزانية سنوية مستقلة، ويصدر بإقرارها قرار من مجلس الأمناء وفق القواعد العامة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة
	٤٨		يجوز للجامعة ان تنشيء لها – بإشراف مجلس النظارة أوقافا يكون لها الشخصية المعنوية المستقلة، وتكون إدارتها وفق القواعد المنظمة التي يقرها مجلس شؤون الجامعات بما لا يتعارض مع شروط الواقفين، ويجوز للجامعة ولأوقافها تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها او الدخول فيها شريكا أو مساهما وذلك وفقا للإجراءات النظامية" ص ٢٥-٢٤
	٤٩		تتكون إيرادات الجامعة من الآتي:
		٢	المقابل المالي للبرامج الدراسية والدبلومات والدورات والخدمات التي تقدمها
		٣	التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف
		٤	ريع أملاكها واستثماراتها واوقافها.
	٥٠		تتقاضي الجامعة مقابلا ماليا لتنمية إيراداتها الذاتية ومنها ما يأتي:
		١	رسوم دراسية لبرامج الدراسات العليا
		٢	رسوم دراسية لبرامج الدبلومات والدورات التعليمية والتدريبية
		٣	رسوم دراسية من الطلبة غير السعوديين ويستثنى من ذلك المنح الدراسية المجانية
		٤	مبالغ مالية مقابل القيام ببحوث علمية، او خدمات استشارية
		٥	مبالغ مالية نتيجة استثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية وتنميتها وفقا للوائح المنظمة للاستثمار والإيرادات الذاتية وادارة الأوقاف في الجامعة
		٦	مبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها لتأمين ما تحتاجه تلك الجهات من الكفايات الوطنية من أعضاء هيئة التدريس لأداء مهمات تُحدّد وفقًا لعقد عمل يعتمد من الجهتين بعد موافقة عضو هيئة التدريس والمجالس المختصة، مع مراعاة استمرار عضو هيئة التدريس في أداء الحد الأدنى من أعماله الأكاديمية كالتدريس والإشراف العلمي وحضور المجالس العلمية.
		٧	مبالغ مالية مقابل القيام بدراسات او خدمات او استشارات للجهات الحكومية وغيرها بموجب معتمد من الجهتين

توضح بيانات الجدول السابق مجموعة المواد والبنود التي تضمنها نظام التعليم الجامعي الجديد، والتي تدعم مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك من خلال دعم معيار الاستدامة، وهو من المعايير الأساسية والمهمة في ذلك المشروع، وتوضح البيانات السابقة أن نظام التعليم الجامعي الجديد يدعم معيار الاستدامة من خلال عدد من المسارات على النحو التالي:

١–تعزيز الموارد المالية للجامعة وتنويع مصادر الدخل، وتغطيه المواد والبنود التالية: (فصل٢/مادة٧/بند٢٠)

و (فصل٢/مادة٩/بند٢)

و (فصل٤/مادة١٧/بند٧، وبند١٥، وبند٢٧، وبند٢٨، وبند٢٩)

و (فصل١٣/مادة٤٨)

و (الفصل١٣/مادة٤٩/بند٢، وبند٣، وبند٤)

و (الفصل١٣/المادة٥٠/البنود من ١ إلى ٧).

٢– التوسع في إنشاء الكليات والوحدات التعليمية التابعة للجامعات (فصل٣/مادة١٣/بند٧) و (فصل٤/مادة١٧/بند٨)

٣–وضع القواعد الخاصة بتسويق الخدمات الجامعية والاستثمار لتنمية الدخل (فصل٣/مادة١٣/بند١٠)

و (فصل٤/مادة١٧/بند٢) و (فصل٤/مادة١٧/بند٢٦)

و (فصل٥/مادة٢١/بند٤)

٤–وضع وإقرار القواعد التنفيذية لتنظيم العمليات المالية للجامعات، (فصل٤/مادة١٧/بند١ و بند ٢)، و (فصل٨،مادة٣١، بند٢)، (فصل١٣/مادة٤٥).

الخلاصة:

تعزز مواد وبنود لائحة التعليم الجامعي الجديد الاستدامة في التعليم وهي أحد المكونات الأساسية لمشروع التحول للجامعات الريادية، وذلك من خلال ثلاثة عشر مادة تغطي ثلاث وثلاثون بندا تدعم الاستدامة من خلال الآتي:

١-تعزيز الموارد المالية للجامعة وتنويع مصادر دخل الجامعات والتي شملت البرامج والدورات والخدمات الاستشارية والأكاديمية للقطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأوقاف والمشاركة في تأسيس الشركات والتبرعات والهبات والوصايا وربع الأملاك ورسوم الطلاب غير السعوديين وخدمات البحث العلمي بمقابل واستثمار الإيرادات المالية النقدية والعينية.

٢- تعميق الشراكة مع المجتمع، وهو أمر يجعل الجامعات تبحث عن الجديد لتقدمه للمجتمع الذي سيطرق أبواب الجامعات بحثاً عن فرص تدريب أفضل، كما أن القطاع الخاص سيجد المكان المناسب لتدريب كوادره وقياداته داخل المؤسسات الأكاديمية للاستفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس ومرافق الجامعات المعدة على أعلى المواصفات العالمية.

٣- فتح الباب أمام الجامعات السعودية للمشاركة بفعالية في خدمة مجتمعاتها، وتعزيز دور البحث العلمي في مجال الابتكار وحل المشكلات وتقديم الحلول لمختلف القطاعات، لدفع عجلة التطوير والتحديث بما يتوافق مع أهداف ومتطلبات الرؤية.

٤- التوسع في إنشاء الكليات والوحدات التعليمية التابعة للجامعات.

٥-وضع القواعد الخاصة بتسويق الخدمات الجامعية والاستثمار لتنمية الدخل.

٦- وضع وإقرار القواعد التنفيذية لتنظيم العمليات المالية للجامعات.

النتائج العامة:

١-يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ معيار الابتكار بوصفه أحد أهم المرتكزات الأساسية لنظام التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالابتكار والابداع، وهي عمليات تمثل حجر الزاوية بالنسبة لمشروع التحول نحو الجامعات الريادية.

٢-يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ مؤشر النظام ومؤشر المنافسة ومؤشر الاعتماد بوصفه مؤشرات أساسية لكل من معياري الكفاءة والفعالية في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية ، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالمنافسة، وذلك من خلال خمسة مواد أساسية تتصل بالمكانة العلمية والبحثية والمجتمعية للتعليم العالي على المستويين المحلي والدولي، فضلا عن الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص، وتشكيل المجالس الاستشارية وإنشاء فروع للجامعات السعودية الحكومية والخاصة خارج المملكة العربية السعودية.

٣-يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢ معيار التدويل بوصفه أحد المكونات الأساسية لمشروع التحول للجامعات الريادية، وذلك من خلال تعزيز الاستفادة من خبرات الجامعات الدولية في مجال الريادة التعليمية، وتعزيز تحقق الاستفادة القصوى من تلك الخبرات في كافة المجالات، حيث أتاح التدويل فرصة إنشاء فروع لعدد من الجامعات العالمية الرائدة وفق سياسة الدولة، وما تقرره من ضوابط في هذا المجال، من أجل الانخراط في ركب التعليم العالمي، واستنادًا إلى مقومات اقتصادية واستثمارية تعمل على تحقيق ركائز التحول الوطني المتسارعة الإيقاع .

٤- يدعم نظام التعليم الجامعي الجديد الصادر بموجب القرار الملكي (م/٢٧/ وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ معيار الأثر بوصفه من مرتكزات مشروع نظام التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك عبر تنظيم وإقرار عدد من المواد والبنود التي تغطي أنشطة وعمليات ذات صلة مباشرة بالمنافسة، وذلك من خلال ثمانية مواد أساسية وثلاث وعشرون بندا، تدعم القياس والتحكم في الأنشطة المالية والإدارية للجامعات السعودية.

٥-تعزز مواد وبنود لائحة نظام التعليم الجامعي الجديد الاستدامة في التعليم وهي أحد المكونات الأساسية لمشروع التحول للجامعات الريادية، وذلك من خلال ثلاثة عشر مادة تغطي ثلاث وثلاثون بندا تدعم الاستدامة من خلال الآتي:

-تعزيز الموارد المالية للجامعة وتنويع مصادر دخل الجامعات..

- تعميق الشراكة مع المجتمع.

- فتح الباب أمام الجامعات السعودية للمشاركة بفعالية في خدمة مجتمعاتها، وتعزيز دور البحث العلمي.

-التوسع في إنشاء الكليات والوحدات التعليمية التابعة للجامعات.

- وضع القواعد الخاصة بتسويق الخدمات الجامعية والاستثمار لتنمية الدخل.

- وضع وإقرار القواعد التنفيذية لتنظيم العمليات المالية للجامعات.

سابعا– التوصيات

١- ضرورة أن تبدا كافة الجامعات السعودية سواء تلك التي اندرجت ضمن مشروع التحول نحو الجامعات الريادية أم تلك التي لم تدخل بعد، في برنامج نشط للتعريف بهذا المشروع.
٢- ضرورة عقد العديد من ورش العمل والملتقيات داخل الجامعات السعودية كافة للتعريف بلائحة نظام التعليم الجديد.
٣- ضرورة توجه الجامعات السعودية نحو عمل دراسات جدوى للتمهيد للمشاركة في مشروع التحول نحو الجامعات الريادية، وذلك لتحديد المتطلبات اللازمة لعملية التحول ورصد المتاح منها والنواقص التي يجب تدبيرها خلال السنوات القادمة.
٤- دعوة كافة الأطراف المعنية من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في وضع خطط تحول الجامعات السعودية نحو التعليم الريادي.
٥- التنسيق بين الجامعات السعودية للاستفادة من الخبرات ومشاركتها في مساعيها للتحول نحو التعليم الريادي.
٦- إنشاء وحدة ذات طابع خاص داخل كافة الجامعات السعودية تتولى مهمة التمهيد والإعداد للتحول نحو التعليم الريادي.
٧- التشبيك مع كافة المؤسسات الحكومية المعنية بالعمل الريادي والاستفادة من خبراتها في عملية التحول.

المصادر والمراجع:

١- مجلس شؤون الجامعات (٢٠٢٠). نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م٨٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ، المملكة العربية السعودية.

٢- وزارة التعليم (٢٠٢٠) مشروع نظام الجامعات "ورشة عمل"، المملكة العربية السعودية.

٣- المطيري، صفاء.(٢٠١٩). التعلم الريادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤- الحشوة، ماهر.(٢٠١٢). التربية من أجل الريادة في فلسطين: دراسة استكشافية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، فلسطين.

٥- الأمم المتحدة.(٢٠١٧).دراسة مدى تضمين مفاهيم العمل والعمل المهني والريادة والإبداع في الكتب المدرسية الأردنية، المجلس الأعلى للسكان، عمان، الأردن.

٦- المصري، منذر.(٢٠١٠). التعليم للريادة في الدول العربية. مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة StratREAL البريطانية. دراسة حالة الأردن. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الطبعة العربية، عمان ، الأردن.

٧- الجمني، محمد .(٢٠١٠). التعليم للريادة في الدول العربية. مشروع مشترك بين اليونسكو ومؤسسة StratREAL البريطانية. دراسة حالة تونس. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الطبعة العربية، عمان ، الأردن.

٨- إبراهيم، عصام سيد أحمد السعيد.(٢٠١٥). التعليم الريادي: مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد ١٨.

٩- عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد.(٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد (١٦٧) الجزء الأول.

- UNESCO (2004), United Nations Decade for Education for Sustainable Development 2005-2014: Draft International Implementation Scheme, Paris: UNESCO.

- UNESCO.(1998). Higher Education in the Twenty-first century: Vision and action. Retrieved February 22. https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSebk076LWsSdh_0Jaic-aUoiz2VsVQFc0IAY9Vqe8DoICe9mg/viewform?usp=sf_link

- -UNESCO.(2009).2009 world conference on higher education: the new development. http://www.unesco.org/ftleadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED/pdf/WCHE_2009/FINAL%20COMMUNIQUE%20WCHE%202009.pdf/

- ILO(1998). Recommendation concerning general condition to stimulate job creation in SMEs, http://www.unesco.org/ftleadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED/pdf/WCHE_2009/FINAL%20COMMUNIQUE%20WCHE%202009.pdf/

-WEF.(2009).Education the next wave of entrepreneurs: Unlocking entrepreneurial capabilities to the global challenger of the 21st century. http://www.unesco.org/ftleadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED/pdf/WCHE_2009/FINAL%20COMMUNIQUE%20WCHE%202009.pdf/

-Charney, A. and G.D.Libecap.(2000). Impact Entrepreneurship Education. Kansas city,MO:Kauffman Center for Entrepreneurial Leadership.

-Matlay.H.(2006). Researching entrepreneurship and education Part 2: What is entrepreneurship education and does it matter?.Education and Training.48,704-718.

- Singh, R. (2008). The shortage of Academically trained entrepreneurship faculty: implication , challenger and opportunities. Journal of Entrepreneurship Education.11,117-131.